

الباب الثاني
النحو ودوره في أداء المعنى
عند ابن هانيء

تمهيد:

للنحو قيمة كبيرة في تحليل النصوص، إذ إنه يتيح لمحلل النص الوقوف على الظواهر التركيبية لنص ما، ومن ثم الوقوف على ما تحمله تلك الظواهر التركيبية من إمكانات دلالية وبلاغية؛ لأن العلاقة بين النحو والمعنى علاقة وثيقة، حيث لا يتضح معنى نص ما إلا من خلال تحديد وظيفة الكلمة في تركيب النص، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، وكيفيةها من حيث التقديم والتأخير، وإن أي تغيير في شكل التركيب لا بد وأن يتبعه تغيير في المعنى المراد.

يقول عبد القاهر الجرجاني موضحا العلاقة بين ترتيب الكلمات والمعاني في النفس:))
ومما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل : الفرق بين قولنا : حروف منظومة وكلم منظومة

وذلك أنَّ نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمها لها ما تحرّاه فلو أنَّ واضع اللغة كان قد قال " رضى " مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد . وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس . فهو إذاً نظمٌ يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعضٍ وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق)) (1).

ثم يقول موضحا أهمية النحو في ترتيب تلك الكلمات وفقاً للمعاني التي تجول في النفس:)) وإنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً)) (2).

يتضح إذا أهمية النحو في بناء التركيب، ثم أهميته في تحليله، فمنشئ النص يستخدم النحو في بناء النص، ويوظف ما يقدمه من تراكيب مختلفة لأداء المعاني المختلفة، وهو لا يختار التركيب اختياراً عشوائياً، وإنما يعتمد إلى اختيار التركيب الذي يؤدي المعنى الذي يريده، ويلتزم السياق الذي يورده فيه، فقد يكون هناك أكثر من تركيب يؤدي معنى واحداً، ولكن كل تركيب يحمل دلالة لا يحملها غيره من التراكيب، وحينئذ لا بد أن يختار منشئ النص التركيب المناسب، مع عدم إغفال السياق، فقد يكون لتركيب ما دلالة معينة في سياق ما، ثم يأتي نفس التركيب في سياق آخر حاملاً دلالة أخرى، فدلالة التركيب الواحد تختلف من سياق لآخر، يقول الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف:)) الأشكال النحوية لا يكون لها أهمية أسلوبية إلا حين تربط بالسياق الذي

(1) دلائل الإعجاز ص 49 .

(2) دلائل الإعجاز ص 370 ، 371 .

يضعها فيه الكاتب، وليس اتفاق الأشكال النحوية دليلاً على اتفاق دلالتها، بل إنها تشير إلى ظواهر أسلوبية مختلفة ((⁽¹⁾.

وكتب النحو مليئة بذكر المعنى، فهو محور دراستهم وأبحاثهم، بل يهتم النحاة بالمعاني الدقيقة والبلغة للتراكيب، ومن ذلك ما رواه ابن الأنباري عن الكندي المتفلسف أنه قال للمبرد (ت 285هـ): ((إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس المبرد: في أي موضع وجدت ذلك، فقال الكندي: أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إن عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إن عبد الله لقائم)، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال المبرد: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إن عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم: (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني ((⁽²⁾.

ففي هذا النص ثلاثة تراكيب مختلفة تؤدي في الظاهر معنى واحداً، وهو: (قيام زيد)، ولكن التأمل الدقيق في التراكيب الثلاثة يجعلنا نصل إلى أن لكل تركيب دلالة دقيقة ناتجة عن تغير صورة التركيب، مما يجعل لكل تركيب استعمالاً لغوياً معيناً في مقام معين يختلف عن استعمال ما سواه من تراكيب؛ ((إذ إن لكل تركيب في التوظيف الأدبي معنى أعمق مما يتبادر إلى ذهن اللوثة الأولى، أو بالنظر السريعة ((⁽³⁾.

وهذا التأمل الدقيق هو وظيفة محلل النص، إذ يجب عليه أن ينطلق من التراكيب النحوية نحو المعاني الدقيقة والبلاغية لنص ما، مما يجعله يقف على سر إبداع النص اللغوي.

يقول الدكتور محمد عبد الله جبر: ((وفي ظني أن التراكيب النحوية أولى بأن تكون مجالاً للدرس الأسلوبى، فإن ما يقرره علم النحو من البدائل المتاحة أمام الأديب قدر غير قليل من التراكيب الصحيحة وإن تكن متفاوتة الدرجة من حيث القبول ((⁽⁴⁾.

ويقول الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف: ((وإذا تناولنا الشعر بوصفه فناً لغوياً، فإن النحو في هذه الحالة يعد أحد الأبنية الأساسية التي ينبغي الاعتماد عليها في تفسيره؛ لأن العلاقات النحوية في النص على مستواه الأفقي هي التي تخلق أبنيتة التصويرية والرمزية، وعلى مستواه الرأسي هي

(1) الإبداع الموازي، د/ محمد حماسة ص 27.

(2) دلائل الإعجاز ص 315، وانظر: المعنى والنحو للدكتور/ عبد الله أحمد جاد الكريم ص 23.

(3) دراسة أسلوبية في سورة الكهف، رسالة ماجستير إعداد/ مروان محمد سعيد عبد الرحمن، جامعة النجاح الوطنية بنابلس - فلسطين ص 74.

(4) الأسلوب والنحو ص 7.

التي توجد توازيه وأنماط التكرار فيه، وتحكم تماسكه واتساقه، وهذا كله يؤسس بنية النص الدلالية ((
(1).

وانطلاقاً مما سبق سوف أقوم بدراسة شعر ابن هانيء دراسة نحوية، أقف من خلالها على كيفية
توظيف ابن هانيء للنحو في أداء المعاني المختلفة التي تجول في نفسه، وذلك إيماناً بأن
المعاني المختلفة للتركيب إنما تعود إلى وضع الألفاظ بطريقة مخصوصة، واحتلال كل لفظ
وظيفة نحوية مخصوصة، بحيث إن كل تغيير في رتبة اللفظ من التركيب يتبعه تغيير في
المعنى.

ولا شك أن الوزن والقافية لهما أثرهما على استخدام الشاعر للقواعد النحوية، لذا كان من
الضروري الوقوف على مدى التزام ابن هانيء بالقواعد النحوية في ظل الوزن الذي ينظم عليه،
وهل أثر الوزن على خروجه على تلك القواعد أم لا، وما موقف النحاة من ذلك.

وإذا كان النحو مليئاً بالأوجه النحوية الجائزة التي تتيح لمنشيء النص أن يأتي بصور عدة
لتركيب معين، عن طريق الحذف، والتقديم والتأخير، فإن من الضروري الوقوف على دور المعنى
في توجيه ابن هانيء لاختيار وجه نحوي معين من بين عدة وجوه جائزة، نظراً لانفراد هذا الوجه
بفائدة دلالية لا توجد في الأوجه الأخرى.

وقد قمت بدراسة النحو من خلال الديوان على حسب الترتيب الذي يتبعه النحاة، ومن ثم
فقد جاء هذا الباب مشتملاً على ستة فصول:

الأول: دور الكلمة في التركيب عند ابن هانيء، حيث درست فيه ما يسميه النحاة
بالمقدمات النحوية.

الثاني: الجملة الاسمية بين التركيب والدلالة عند ابن هانيء، وتناولت فيه الجملة الاسمية:
المطلقة والمنسوخة.

الثالث: الجملة الفعلية بين التركيب والدلالة عند ابن هانيء.

الرابع: حروف الجر والإضافة ودورها في التركيب عند ابن هانيء.

الخامس: إعمال المشتقات.

السادس: التوابع، ودورها في التركيب عند ابن هانيء.

(1) الإبداع الموازي ص 10 .

الفصل الأول
دلالة الكلمة في التركيب
عند ابن هانيء

مدخل

أقصد بالكلمة المفردة ما أطلق عليه النحاة المقدمات النحوية: كالعلامة الإعرابية، والممنوع من الصرف، والنكرة والمعرفة.

وهذه المباحث النحوية لها أهميتها الكبرى في التركيب، حيث لا يمكن لمحلل النص أن يصل إلى مراد منشئه إلا بالوقوف على تلك الأمور، لتحليلها في ضوء سياقها الواردة فيه. لذا كان من الضروري تحليل تلك المباحث النحوية من خلال ديوان ابن هانيء، للوقوف على أهميتها في التركيب، وكيف وظفها ابن هانيء في أداء المعاني المختلفة، وكيف تغيرت تلك المعاني حسب السياقات المختلفة التي كان يسوق فيها ابن هانيء قصائده، كما يمكن الوقوف على دور الوزن والقافية في جعل ابن هانيء يلجأ إلى الخروج على القواعد المألوفة، وما موقف النحاة تجاه ذلك الخروج.

ومن ثم جاء هذا الفصل مشتملاً على أربعة مباحث: المبحث الأول: تسكين آخر المعرب في الوصل، حيث تناولت موقف النحاة من تلك الظاهرة، وما ورد منها في شعر ابن هانيء. المبحث الثاني: صرف الممنوع من الصرف، حيث ذكرت العلل التي يمنع لأجلها الاسم من الصرف، ومثلت لذلك من ديوان ابن هانيء، وبينت أثر الضرورة على صرف ما لا ينصرف، وبينت موقف النحاة من ذلك.

المبحث الثالث: من دلالات النكرة، وفيه تناولت تعريف النكرة في الاصطلاح، ودورها في تحقيق الاختصار، والإيجاز، بالإضافة إلى ما تحققه من معانٍ مختلفة: كالعموم، والتعظيم، والتحقير، وغير ذلك، وبينت دور السياق في بيان دلالة النكرة.

المبحث الرابع: من دلالات المعرفة، وفيه تناولت ما ورد في الديوان من معارف كان لها دور كبير في الربط، وإداء المعنى، كالضمير، والإشارة، والموصول، والمعرف بـ (أل)، وبينت من خلال شعر ابن هانيء ما تقوم به هذه المعارف من دور هام على سطح النص، حيث تعمل على الإيجاز، وذلك بإحلالها محل عناصر سابقة، مما يعمل على عدم إعادة ذكرها، كما أنها تعمل على الربط بين عناصر النص.

المبحث الأول

تسكين آخر المعرب في الوصل

للعلامة الإعرابية في آخر الكلمة: اسما كانت أو فعلا دلالة على المعني الوظيفي الذي تحتله داخل التركيب، والحرف الذي تظهر عليه الحركة الإعرابية قد يكون معتلا، وقد يكون صحيحا.

أما حرف الإعراب المعتل فلم يجز النحاة تقدير الحركة عليه تخفيفا إلا في الشعر فقط، نحو قول طرفة: [من الطويل]

فَإِنَّ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا
تَضَايِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرَ (1)
فقد سكن الشاعر الياء من (القوافي)، وكان من حق العلامة أن تظهر، ولكن فعل ذلك من أجل الضرورة.

أما حرف الإعراب الصحيح فلم يجز جمهور النحاة تقدير حركة الإعراب عليه إلا في الضرورة فقط، كما في قول امرئ القيس: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ
إِثْمًا مِّنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِغْلٍ (2)
فقد حذفت العلامة الإعرابية من آخر الفعل المضارع (أشرب)، تخفيفا للضرورة.

وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ذلك لا في الشعر ولا غيره (3).
ولم يقتصر ورود هذه الظاهرة على الشعر فقط بل جاءت في النصوص النثرية الفصيحة المتمثلة في القراءات القرآنية، والحديث الشريف، والغرض منها في ذلك التخفيف لتوالي الحركات، مما جعل بعض النحاة يصححون تلك الظاهرة ، ومن هؤلاء الفراء، وابن عصفور، وابن مالك.
أما الفراء فقد جعلها ضربا من التخفيف يُلجأ إليه عند اجتماع ما يستثقل من الحركات : كالكسرة بعدها ضمة ، مثل قول العرب: (أنلزمكموها)، وكقول الشاعر:

وَنَاعٍ يُخْبِرُنَا بِمُهْلِكِ سَيِّدٍ
تَقَطَّعَ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ
وكتوالي كسرتين مثل: (إبل)، وكتوالي ضمتين مثل: (رُسُل) (4).

(1) انظر: الخصائص 1/ 28 ، ورواية الديوان: (رأيت القوافي...)، انظر: ديوانه ص 37 .

(2) ورد هذا الشاهد في الكتاب 4/ 204 ، والخصائص 1/ 79 ، 331 ، والرواية التي وردت في الديوان هي: (

فالיום أسقى....)، وعليها فلا شاهد في البيت، انظر: ديوان امرئ القيس ص 141 .

(3) انظر: ارتشاف الضرب 1/ 424 .

(4) معاني القرآن 2/ 12 .

وأما ابن عصفور فقد قال بعد أن أورد إنكار المبرد والزجاج لهذه الظاهرة سواء وردت في الشعر أو في النثر: «والصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً».

أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام لا يخالف في ذلك أحد منهم، وقد قرأت القراء: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا﴾⁽¹⁾، وخط في المصحف بنون واحدة، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي أن لا ينكر ذهابها للتخفيف.

وأما السماع فثبتوا التخفيف في الشعر، وثبتوا ذلك في القراءات، فقد قرأ ابن محارب: ﴿وَيُعَوِّلْتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾⁽²⁾ - بإسكان التاء، وكذلك قرأ الحسن: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ﴾⁽³⁾ - بإسكان الدال⁽⁴⁾، وقد قرأ أيضاً أبو عمرو: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾⁽⁵⁾ - بإسكان الهمزة في (بارئكم)، كما قرأ بتسكين آخر كل فعل مضارع مرفوع مختوم بالراء، نحو: (يأمركم)، و(ينصركم)، و(يشعركم)، وقد بين ابن الحاجب علة تسكين الراء في هذه الكلمات في معرض حديثه عن حرف الراء الذي هو من الحروف المكررة، حيث يقول: «لما نحسه من شدة ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به، فحسن إسكان (ينصركم) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾⁽⁶⁾، و(يشعركم) في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁷⁾، ولم يحسن إسكان (يقتلكم)، و(يسمعكم)»⁽⁸⁾.

وأما ابن مالك فقد احتج بالحديث الشريف، وذلك في معرض حديثه عن حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل المضارع المرفوع المتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، حيث قال: «حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح: نثره ونظمه، فمن ثبوته في النثر قوله: (لا يقرونا)⁽⁹⁾، وقولهم: (بلغنا أنك تصليهما)، وقولهم: (لِمَ تأذني له)،

(1) يوسف: 11، وهي قراءة القراء السبعة، وقرأ الأعشى: ﴿تَأْمَنَّا﴾ - بإظهار النون، انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه 1/ 302.

(2) البقرة: 228، وانظر هذه القراءة في: المحتسب 1/ 122، وقرأ الجمهور: ﴿وَيُعَوِّلْتُهُنَّ﴾ - بضم التاء على الأصل.

(3) النساء: 120، انظر: المحتسب 1/ 199، وقرأ الجمهور: ﴿يَعِدُهُمْ﴾ - بضم الدال على الأصل.

(4) ضرائر الشعر 93 - 96.

(5) البقرة: 54، انظر: المحتسب 1/ 109، وقرأ الجمهور: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ - بكسر الهمزة على الأصل.

(6) آل عمران: 160،

(7) معاني القرآن 2/ 12.

(8) الإيضاح في شرح المفصل 2/ 490.

(9) جزء من حديث «عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ قُلْنَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكَ تَبْعُنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِيهِ فَقَالَ لَنَا إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرَ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبَلُوا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ»، انظر: صحيح البخاري، باب: قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه، حديث رقم 2461.

والأصل: (لا يقرؤنا)، و (تصلينهما)، و (تأذنين له)⁽¹⁾ .

وأرى أن تسكين آخر المعرب جائز شعرا ونثرا ، لورود ذلك في النصوص الفصيحة من قراءات صحيحة متواترة، وشعر، وحديث شريف ويكون الغرض من ذلك هو التخفيف إما لتوالي الحركات كما في القراءات السابقة، والبيت السابق: (وناح يخبرنا)، وإما للضرورة كما في بيت امرئ القيس، ويكون في ذلك مراعاة للجانب الصوتي الذي « قد يكون أهم من مراعاة الحركة الإعرابية؛ لأنها مفهومة ومعلومة من سياق الجملة »⁽²⁾، وقد روى بعضهم أن هذه لغة لبي تميم⁽³⁾. وقد وردت هذه الظاهرة في ديوان ابن هانئ، موظفا إياها في تحقيق التخفيف الذي يتطلبه البحر الذي ينظم عليه، ومن أمثلة ذلك قوله: [من الطويل]:

لَسَعْيُكَ أَبْطَأَ عَنْ لِحَاقِ ابْنِ جَعْفَرٍ وَسَعْيِي جَهْلٌ ظَنَّ أَنَّكَ تَلْحُقُهُ⁽⁴⁾

فالتقدير: (أبطأ)، وهو خبر مرفوع، ولكنه حذف الحركة الإعرابية وهي الضمة تخفيفا، ثم قلب الهمزة الساكنة ألفا، « وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي »⁽⁵⁾، ولا يجوز اعتبار هذا القلب قد تم حال تحرك الهمزة بالضم؛ إذ إن « إبدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ »⁽⁶⁾.

ومما وقع في الفعل المضارع الصحيح الآخر من ذلك قوله: [من الكامل]

أَنْظُرْ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ مُتَنَصِّلٌ بجفونه ولقد يكون المُنْذِنَا⁽⁷⁾

فقد سكن آخر الفعل المضارع المرفوع للتخفيف أيضا، ويحتمل الفعل هنا أن يكون أمرا، فيكون مجزوما بالسكون، ولكن يرجح الأول، أن الشاعر قبيل هذا البيت كان يتحدث عن رؤيته للممدوح بصيغة المتكلم ، حيث يقول:

خالسته نظرا وكان موردا فاحمرَّ حتى كاد أن يتلهبا⁽⁸⁾

⁽¹⁾ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 170 ، 171 ، 172 ، وانظر الهمع 1/ 54 .

⁽²⁾ القضايا الصرفية والنحوية في حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد د/ أحمد محمد عبد الراضي ص 81 .

⁽³⁾ انظر: ارتشاف الضرب 1/ 424 ، والهمع 1/ 54 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 223 ، يخاطب الشاعر في هذا البيت الوهراني كاتب الأمير جعفر، حيث يهجو، فيقول له: إنك مهما سعيت ، فلن تصل إلى مكانة جعفر بن علي.

⁽⁵⁾ شرح التصريح على التوضيح 1/ 88 .

⁽⁶⁾ السابق 1/ 88 .

⁽⁷⁾ الديوان ص 45 ، متصل بجفونه: أي جفونه منكسرة كأنه يتبرأ من جرم، ويعتذر عن فتك لحظه بالعشاق، والضمير في (إليه) يعود على جعفر.

⁽⁸⁾ الديوان ص 45 ، خالسته نظرا: نظرت إليه على عجل.

وإذا كان الشاعر قد سكن آخر الصحيح فيما سبق، فقد سكن أيضا آخر المعتل ، كما في قوله: [من المتقارب]

وَمَنْ لِي بِمِثْلِ سِلَاحِ الزَّمَانِ فَأَسْطُو عَلَيْهِ إِذَا مَا سَطَا⁽¹⁾

ف (أسطو) فعل مضارع معتل الآخر بالواو، وهو منصوب لأنه واقع بعد الفاء في جواب الاستفهام ، وكان حق العلامة الإعرابية - وهي الفتحة - أن تظهر على الواو في (أسطو)، ولكنه حذفها تخفيفا.

ومن ذلك أيضا قوله: [من الطويل]

سَقَيْتُ أَعَادِيكَ الدُّعَافَ مَثَمَلًا كَأَنَّ حُبَابَ الرَّمْلِ مِنْ فِيٍّ نَافَتْ⁽²⁾

فقد وقعت (أعاديك) - وهي اسم منقوص - مفعولا به منصوبا، وكان حق العلامة الإعرابية - وهي الفتحة - أن تظهر على الياء، ولكنه حذفها وأسكن الياء تخفيفا، ونظير ذلك في القرآن قراءة جعفر بن محمد رحمه الله : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾⁽³⁾ - بسكون الياء.

ومن ذلك أيضا قوله: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ تَرْمِينِي اللَّيَالِي بِبَنَلِهَا وَأَرْمِي اللَّيَالِي بِالتَّجْدِ والصَّبْرِ⁽⁴⁾

فقد سكن الشاعر حرف الياء من كلمة (الليالي) الثانية؛ وذلك للضرورة، وكان حقها أن تظهر عليها الفتحة؛ لأنها مفعول به للفعل (أرمي).

المبحث الثاني

صرف الممنوع من الصرف

ينقسم الاسم من حيث تمكنه وغير تمكنه إلى نوعين:

- 1- متمكن
- 2- غير متمكن

(1) الديوان ص 27 .

(2) الديوان ص 64 ، الذعاف: السم، المَثَمَل: المنقح حتى اختمر، الحباب: الحية، والشاعر هنا يخاطب جعفر بن علي.

(3) المائدة: 89 ، انظر: الكشف 1/ 361 ، ومعجم القراءات 2/ 335 .

(4) الديوان ص 154 .

والمتمكن هو المعرب، وغير المتمكن هو المبني، ثم إن كان المتمكن غير شبيه بالفعل سمي متمكنا أمكن، وإن كان شبيهها بالفعل سمي متمكنا غير أمكن، أو غير مصروف، ويمنع حينئذ من دخول التنوين عليه.

فغير المصروف هو: الاسم المعرب الذي لا يدخله تنوين، ويعرب بالضمة رفعا، وبالفتحة نصبا وجرا، إلا إذا اقترن بـ (أل) أو كان مضافا، فإنه يجر بالكسرة⁽¹⁾.

ويمنع الاسم من الصرف إذا اجتمعت فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة تقوم مقامهما، ((وهي مجموعة في قول الشاعر:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب⁽²⁾ »

فأما ما يقوم مقام علتين فهو أمران: التأنيث بألف التأنيث المقصورة والممدودة، والجمع الذي على مثال (مفاعل)، أو (مفاعيل)، وهو ما يسمى بصيغة منتهى الجموع.

وأما اجتماع علتين فهو إما:

1- العلمية مع التأنيث، أو مع زيادة الألف والنون، أو مع وزن الفعل، أو مع العدل، أو مع العجمة، أو مع التركيب، أو مع ألف الإلحاق.

2- الوصفية مع زيادة الألف والنون، أو مع وزن الفعل، أو مع العدل⁽³⁾.

وقد جاءت كلمات ممنوعة من الصرف لتوافر تلك العلل فيها، فمن ذلك قوله: [من

الطويل]

ليالي حُرُوبٍ شَدَتْ فِيهَا لُجَعْفَرٍ مَآثِرٌ لَمْ يُخْلِفْنَهُ فِيكَ مَا رَجَا⁽⁴⁾

فـ (مآثر) ممنوعة من الصرف ؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع، ومن ذلك أيضا: [من الطويل]

⁽¹⁾ انظر: شرح التصريح على التوضيح 2/ 210 .

⁽²⁾ شرح الرضي على الكافية 1/ 35 .

⁽³⁾ انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 35 ، وما بعدها.

⁽⁴⁾ الديوان ص 68 ، يخاطب الشاعر هنا يحيى بن علي، حيث يذكر وقوفه بجانب جعفر بن علي في الحروب، وما حققه له من انتصارات.

بَلَى هَذِهِ تَيْمَاءٌ وَالْأَبْلَقُ الْقَرْدُ فَسَلْ أَجَمَاتِ الْأُسْدِ مَا فَعَلَ الْأُسْدُ⁽¹⁾

ف (تيماء) ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بألف التأنيث الممدودة، ومن ذلك أيضا: [من الطويل]

وَكَاثَتْ هِيَ الْعَجَمَاءُ حَتَّى اخْتَبَى بِهَا مُلُوكُ بَنِي قَحْطَانَ وَالشَّعْرُ وَالْمَجْدُ⁽²⁾

فقد منعت (قحطان) من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وكقوله: [من الكامل]

أَحْلَافُنَا حَتَّى كَأَنَّ رَبِيعَةً مِنْ قَبْلِ يَغْرِبَ كَانَ عَاقِدَ يَشْجُبَا⁽³⁾

ف (يعرب) هنا ممنوعة من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، ولذلك جرت بالفتحة، وكذلك (يَشْجُبُ)، حيث جرت بالفتحة على أنها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

ومن ذلك أيضا قوله يمدح أبا الفرج محمد بن عمر الشيباني: [من البسيط]

وَنَفْحَةٌ مِنْكَ فِي إِخْمِيمٍ عَاطِرَةٌ مِسْكِيَّةٌ عَبَقَتْ بِالْمَاءِ وَالْعُشْبِ⁽⁴⁾

فقد منعت (إخميم) هنا من الصرف؛ للعلمية والتأنيث؛ لأنها اسم لبلدة بصعيد مصر، أو منعت للعلمية والعجمة.

ومن ذلك أيضا قوله: [من البسيط]

لَمْ يَبْقَ فِي أَرْضِ قُسْطَنْطِينٍ مُشْرِكَةٌ مُشْرَكَةٌ إِلَّا وَقَدْ خَصَّهَا تُكُلٌ بِمَفْقُودٍ⁽⁵⁾

فقد جر (قسطنطين) هنا بالفتحة؛ لأنها ممنوعة من الصرف؛ للعلمية والعجمة.

ومن ذلك أيضا قوله: [من الكامل]

(1) الديوان ص 105 ، تيماء: موضع، الأبلق: حصن السموال بن عادياء اليهودي، وسمي بالأبلق لاختلاف ألوان حجارته ما بين الأسود والأبيض، وهذا مطلع قصيدة يمدح بها الشاعر جعفر بن علي، ويهنته باستيلائه على قلعة كتامة.

(2) الديوان ص 105 ، الضمير هي: يعود على قلعة كتامة التي أخذها جعفر بن علي، فيقول الشاعر: إن القلعة كانت مستوحشة، ولكن حولها جعفر لمدينة مستأنسة، بها المجد والشعر.

(3) الديوان ص 47 ، كان عاقداً يشجبا: أي كان محالفاً يشجب، وهو ابن يعرب جد عرب اليمن.

(4) الديوان ص 56 .

(5) الديوان ص 93 .

يُزَجِّيه أَرْوَعُ لو يُدَافِعُ بِاسْمِهِ عُلُوِّي أَفْلَاكِ السَّمَاءِ أُنْزِيحًا⁽¹⁾

فقد منعت (أروع) من الصرف، للوصفية ووزن الفعل، والتقدير: (قائد أروع).

وقد أجاز النحاة صرف الممنوع لأحد أربعة أسباب:

الأول: زوال إحدى علتين، كقولنا: (رُبَّ فاطمة وعمرانٍ وعمرٍ ويزيدٍ وإبراهيمٍ ومعديكربٍ لقيئهم) - بالجر والتثوين، وذلك لزوال أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية.

الثاني: التصغير: كـ (حُمَيْدٍ)، و (عُمَيْرٍ)، فإن وزن الفعل في الأول، والعدل في الثاني قد زال بالتصغير.

الثالث: إرادة التناسب للمنصرف، كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَسِلًا﴾⁽²⁾ - بالصرف لمناسبة المصروف بعده، وهو ﴿أَغْلَالًا﴾، ونحو قراءة الأعمش: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَغُوثًا﴾⁽³⁾ بصرفهما للتناسب (وداً وسوعاً ونسراً).

الرابع: الضرورة: كقول الشاعر⁽⁴⁾: [من الطويل]

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

فقد جر (عصائب) بالكسرة لأن القافية مكسورة، وكقول الشاعر⁽⁵⁾:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِدَرَ حِدَرَ عُثَيْرَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

فقد نون (عنيزة) للضرورة⁽⁶⁾.

إذن صرف الممنوع جائز في الشعر للضرورة، كما أنه جائز في النثر للتناسب، وبعض النحاة أجازاه مطلقاً على لغة، يقول الأخفش: «وكأن هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في

⁽¹⁾ الديوان ص 72 ، الضمير في (يزجيه) يعود على الجيش، والأروع: من يعجبك بحسنه أو شجاعته، والمراد به هنا قائد الجيش، علوي أفلاك السماء: أي أعلى كوكب فيها، أزيح: أزيل، أو أزيلت نحوسته، لأن كوكب زحل معدود نحس، ويريد الشاعر من هذا البيت وصف شجاعة وقوة الجيش، حتى إنه يستطيع إزاحة كوكب زحل من مكانه.

⁽²⁾ الإنسان: 4 ، والقراءة الأخرى بدون تثوين، انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه 2 / 420 .

⁽³⁾ نوح: 23 ، انظر: إعراب القراءات السبع وعللها 2 / 396 .

⁽⁴⁾ هو النابغة الذبياني، انظر: ديوانه ص 14 .

⁽⁵⁾ هو امرئ القيس، انظر: ديوانه ص 27 .

⁽⁶⁾ انظر شرح التصريح على التوضيح 2 / 227 .

الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام⁽¹⁾، « وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام، فلذلك جعل من قبيل ما يختص بالشعر⁽²⁾ ».

أما منع المصروف في الشعر فقد منعه أكثر البصريين، وأجازه الكوفيون إلا أبا موسى الحامض، كما أجازه الأخفش والفارسي⁽³⁾، وصححه ابن هشام، حيث قال: « وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيه الأصول بالفروع⁽⁴⁾ ».

وما ورد في ديوان ابن هانئ من النوع الأول، أي: من صرف الممنوع، ومن نماذج ذلك ما يلي:

1- [من الطويل]

كَأَنَّ السَّمَاكِينَ الَّذِينَ تَظَاهَرُوا عَلَى لِبْدَتَيْهِ ضَامِنَانِ لَهُ حَنْفَا
فَذَا رَامِحٌ يُهْوِي إِلَيْهِ سِنَانَهُ وَذَا أَغْزَلٌ قَدْ عَضَّ أَنْثَمْلَهُ لَهْفَا⁽⁵⁾

2- [من الرجز]

وَأَبْيَضٍ مِنْ غَيْرِ طَبْعِ الْهِنْدِ يَجُولُ بَيْنَ حَدِّهِ وَالْحَدِّ⁽⁶⁾
فقد صرف الشاعر: (أعزل) في قوله: (ذا أعزل)، و (أبيض) في قوله: (وأبيض من غير طبع الهند)، وكان حقهما المنع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل.

3- [من الرمل]

نَافَسَ الدَّهْرُ عَلَيْهِ يَعْزُبًا فَرَأَى مَوْضِعَ حَقْدٍ فَحَقْدُ⁽⁷⁾
فصرف الشاعر هنا (يعزبا)، وكان حقه المنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

3- [من الرمل]

ضَارَبُوا أَبْرَهَةً مِنْ دُونِهِ بَعْدَمَا لَفَّ بِيَاضًا بِسَوَادِ⁽⁸⁾

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3/ 275 .

(2) ضرائر الشعر ص 25 .

(3) شرح التصريح على التوضيح 2/ 228 .

(4) شرح التصريح على التوضيح 2/ 228 .

(5) الديوان ص 208 ، السَّمَاكَانِ: كوكبان، يقال لأحدهما: السَّمَاكُ الرامح، وللآخر: السَّمَاكُ الأعزل.

(6) الديوان ص 129 ، يصف الشاعر هنا سيفاً قديماً ورثه يحيى بن علي عن جده وأبيه.

(7) الديوان ص 121 ، الضمير في (عليه) يعود على ولد لإبراهيم بن جعفر بن علي، حيث يرثيه الشاعر.

(8) الديوان ص 116 ، يمدح هنا الأميرين طاهراً وأبا عبد الله الحسين أخوا المعز، فيقول: إنهم ينتمون إلى قوم

4- [من الكامل]

وَأُمِّيَّةٌ تُخْفِي السُّؤَالَ وَمَا لِمَنْ
أودى به الطوفانُ يذكُرُ نُوحًا⁽¹⁾

5- [من الطويل]

بَنِي نَتْلَةٍ مَا أَوْرَثَ اللَّهُ نَتْلَةً
وَمَا نَسَلَتْ هَلْ يَسْتَوِي الْعَبْدُ وَالْحُرُّ⁽²⁾

هنا أيضا صرف الشاعر (أبرهة)، و (أمية)، و (نتلة) وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث.

6- [من الكامل]

مِنْ آلِ سَاسَانٍ مَنَارٌ لِلصَّبَا
قَدْ بَتُّ أَسْأَلُ عَنْهُ أَنْفَاسَ الصَّبَا⁽³⁾

فقد صرف هنا أيضا (ساسان)، وهو غير مصروف للعلمية وزيادة الألف والنون.

7- [من الطويل]

كَثِيرُ جِهَاتِ الْحَسَنِ تَهْمِي جَدَاوِلًا
وَلَكِنَّهَا بَيْنَ الْمُحَاجِرِ ثَوَخٌ⁽⁴⁾

8- [من الطويل]

وَفِي آلِ مُوسَى قَدْ شَنَنْتَ وَقَائِعًا
أَهْبَتَ لَهُمْ تِلْكَ الزَّعَازِعَ لُقْحَا⁽⁵⁾

فقد صرف الشاعر هنا (جداول)، و (وقائعا)، وهي غير مصروفة ؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع.

9- [من الكامل]

موصوفين بالكرم، والشجاعة، قد هزموا أبرهة بعدما جمع جيشا من العرب البيض، والأحباش السود، وهذا هو المقصود من : لف بياضا بسواد.

(¹) الديوان ص73 ، تحفي: تردد، وهو هنا يصف حال بني أمية عندما طلبوا من المعز ان يصفح عنهم بعد أن هزمهم بحال من تذكر نوحا بعدما لحقه الطوفان، والمقصود: كيف يتذكر بنو أمية المعز بعد ان أهلكهم.

(²) الديوان ص132 ، الأصل: نَتْلَةٍ، وهي: أم عباس بنت جناب بن كليب.

(³) الديوان ص45 .

(⁴) الديوان ص86 ، المحاجر جمع محجر، وهو ما دار بالعين من العظم، ثَوَخُ جمع ثائخة، أي: غائرة في محاجره، لا تخرج منها.

(⁵) الديوان ص81 ، آل موسى: أبناء موسى بن أبي العافية ، والي الأندلس من قبل بني أمية، أهبّت: دعوت، الزعازع: الشدائد، اللقح: الشديدة، وهو هنا يخاطب القائد جوهر.

ما أنت من صلتان يُهْدِي أَيْنُقَا

خوصا بنجم في الدُّجَّةِ أخص⁽¹⁾

10- [من الكامل]

وَيُمِيلُ قِمَّتَهُ النَّعَاسُ كَأَنَّهُ

في أخريات الليل ذَفَرَى أَوْقَص⁽²⁾

فقد جر (أخص) ، و (أوقص) بالكسرة، لأن القافية مكسورة وكان حقهما الجر بالفتحة، للوصفية ووزن الفعل.

ومما جاء في الديوان جائزا فيه الأمران قوله:

1- [من البسيط]

ولو أشرت إلى مِصْرٍ بسوطك لم تُحْجِكَ مِصْرٌ إلى رِكْضٍ ولا حَبَبٍ⁽³⁾

2- [من الطويل]

فَحَسْبُكُمْ يَا أَهْلَ مِصْرٍ بِعَدْلِهِ دَلِيلًا عَلَى الْعَدْلِ الَّذِي عَنْهُ يَفْتَرُ⁽⁴⁾

3- [من الطويل]

تَقُولُ بَنُو الْعَبَّاسِ هَلْ فُتِحَتْ مِصْرُ فَقُلْ لِنَبِيِّ الْعَبَّاسِ قَدْ قُضِيَ الْأَمْرُ⁽⁵⁾

فهنا نون الشاعر (مصر) في البيت الأول والثاني، ولم ينونها في البيت الثالث، وهذا جائز؛ لأنه علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط ليس أعجميا ولا مذكر الأصل⁽⁶⁾، وقد جاءت في القرآن الكريم غير منونة ومنونة، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ ﴾ ، وقوله: ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ ﴾ .

(1) الديوان ص 180 ، الصلتان: الشجاع، وملتان العبدى: شاعر جاهلي، الخوص جمع أخص وخواصاء، وهو من الخوص: ضيق العينين وصغرها وغوورها، الدجئة: الظلام.

(2) الديوان ص 180 ، الأوقص: قصير العنق، الذفرى: عظم خلف الأذن، وهو هنا يشبه الموصوف عندما يميل النعاس رأسه برأس دابة قصيرة العنق.

(3) الديوان ص 54 .

(4) الديوان ص 138 .

(5) الديوان ص 131 .

(6) انظر: شرح التصريح 2 / 218 .

المبحث الثالث

من دلالات النكرة.

النكرة : « عبارة عما شاع في جنس موجود ، أو مقدر ، فالأول: ك (رجل) ...والثاني: ك (شمس) »⁽¹⁾.

وعرفها ابن مالك بذكر علاماتها، فقال:

نكرة قابلٌ أَلْ مُؤَنَّنٌ
أو واقعٌ مَوْقِعٌ مَا ذُكِرَ⁽²⁾

وللنكرة داخل التركيب وظيفة أساسية، سواء كان ذلك على مستوى الشكل أو مستوى المعنى.

أما على مستوى الشكل فإنها تقوم بتحقيق الإيجاز، « وذلك إذا ما وصفت بجملة ، فإنها تتلوها مباشرة ، من دون واسطة بينهما؛ لأن الجمل في الأصل نكرات، بخلاف المعرفة فلا يجوز وصفها بالجملة إلا بواسطة الاسم الموصول مما يجعلها بنية لا سبيل فيها إلى الإيجاز»⁽³⁾.

ومن نماذج ذلك قول ابن هاني: [من المتقارب]

سَلَا قَبْلَ وَشَلِّ النَّوَى مُدْنَفًا
أَقْضَيْتُ مَضَاجِعُهُ فَاشْتَكَيْ⁽⁴⁾

فاختيار النكرة هنا (مدنفا) حال كون الوصف جملة حقق الإيجاز، وذلك لعدم احتياجها إلى واسطة بينها وبين الوصف، بعكس ما إذا كان الموصوف بالجملة معرفة، فلا بد حينئذ من واسطة بين المعرفة والوصف، كما في قول ابن هاني: [من البسيط]

كُنْ كَيْفَ شِئْتَ بِأَرْضِ الْمَشْرِقَيْنِ تَكُنْ
بِهَا الشَّهَابُ الَّذِي يَعْلُو عَلَى الشُّهُبِ⁽⁵⁾

فالمقام هنا مقام مدح، والشاعر يفضل فيه الإسهاب على الإيجاز، فكان اختيار المعرفة (الشهاب) التي لا توصف بالجملة إلا بواسطة اسم الموصول أنسب هنا.

وأما على مستوى المعنى، فإن النكرة تفيد - بجانب تحقيقها للإيجاز - معاني كثيرة

⁽¹⁾ شرح التصريح على التوضيح 1 / 91 .

⁽²⁾ ألفية ابن مالك ص 16 .

⁽³⁾ البنى النحوية وأثرها في المعنى، رسالة دكتوراه للباحث/ أحمد عبد الله حمود، كلية الآداب - جامعة بغداد ص 122 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 28 ، أَقْضَيْتُ مَضَاجِعَهُ: خَشْنَتْ.

⁽⁵⁾ الديوان ص 55 .

ومتباينة ؛ فهي لكونها لفظة مبهمة شائعة لا تدل على شيء بعينه ⁽¹⁾ تحقق المعاني الأضداد ك (التكثير والتقليل ، والتعظيم والتحقير ، والعموم والنوعية) ⁽²⁾.

وتتحدد هذه المعاني وفقا للسياق ، يقول سيبيويه : « يقول الرجل : (أتاى رجل) يريد واحدا في العدد لا اثنين ، فيقال : (ما أتاك رجل) أي : أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : (أتاى رجل لا امرأة) ، فيقال : (ما أتاك رجل) ، أي : امرأة أنتك » ⁽³⁾.

فيفهم من ذلك النص أن النكرة إذا أطلقت فإنها تحتل أمرين : إما الدلالة على الوحدة ، أو الدلالة على الجنس ، والسياق هو الذي يحدد إحدى الدالتين ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ ﴾ دلت على الوحدة ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ ، ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ دلت على الجنس ⁽⁴⁾.

« فإذا كانت النكرة في سياق النفي كانت دلالتها على العموم أرجح ، وذلك نحو قولك : (ما جاءني رجل) ، فالراجح أنك تريد : ما جاءك أحد من هذا الجنس » ⁽⁵⁾ ؛ لأن « النكرة في سياق النفي تعم » ⁽⁶⁾.

وفيما يلي عرض لأهم المعاني التي تفيدها النكرة في التركيب ، ودور السياق في ذلك.

1- التكثير : كقول ابن هانئ : [الطويل]

ليالي تَقْفُو الرُّسُلَ رُسُلٌ حَوَاضِعُ وَيَأْتِيكَ مِنْ بَعْدِ الْوَفُودِ وَفُودٌ ⁽⁷⁾
ف (رسل) نكرة ؛ للدلالة على كثرة الوفود التي جاءت خاضعة للمعز لتقديم الشكر له على نعمه.

2- التكثير والتعظيم : وذلك كقول ابن هانئ : [المتقارب]

حُتُوفٌ تُلَهَّى بِأَمْثَالِهَا وَأَسْـدٌ تُغْدُ بِأَسْدِ الشَّرَى ⁽⁸⁾

⁽¹⁾ انظر : الطراز لحمة العلوي اليمني : 8/2 ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : 282/2 .

⁽²⁾ انظر : الإيضاح ص 50 ، وما بعدها ، والبنى النحوية وأثرها في المعنى ص 124 .

⁽³⁾ الكتاب 1/ 27 .

⁽⁴⁾ انظر : معاني النحو للدكتور / فاضل السامرائي 1/ 36 .

⁽⁵⁾ معاني النحو 1/ 36 .

⁽⁶⁾ الذخيرة لـ / شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي ، دار الغرب الإسلامي 1994 ، 1/ 89 .

⁽⁷⁾ الديوان ص 102 .

⁽⁸⁾ الديوان ص 23 ، تُغْدُ : تسرع .

فهنا يشبه فرسان المعز بأنهم حتوف لأعدائهم يتلعبون بخيولهم التي بأنفسها حتوف أيضا⁽¹⁾، فجاءت النكرة هنا لتفيد كثرة الفرسان وتعظيمهم.

3-التعظيم: وذلك كقوله: [الطويل]

وما نَقَمُوا إِلَّا قَدِيمَ تَشْيُيعِي فَتَجَنَّبِي هَزْبًا رَأً شَدُّهُ الْمَتَدَارِكُ⁽²⁾

فقد أفادت النكرة (هزبرا) هنا تعظيم الممدوح، ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

مَلِكٌ أَنَاخَ عَلَى الزَّمَانِ بِكُلِّكَ فَأَذَلَّ صَغْبًا فِي الْقِيَادِ جَمُوحًا⁽³⁾

فقد جاء كل من (ملك)، و (صعبا) نكرة للتعظيم.

4-العموم (أو الجنس) والتعظيم: كقوله: [الكامل]

يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّتْ إِلَيْهِ مَطِيَّةٌ يَا خَيْرَ مَنْ أُعْطِيَ الْجَزِيلَ مَنُوحًا⁽⁴⁾

فقد أفادت (مطية) هنا العموم والتعظيم.

5-العموم (أو الجنس) والتحقير: كقوله: [الكامل]

لَا تَعْذِلُوهُ فَلَنْ يُحَوَّلَ عَاذِلٌ مَا كَانَ طَبْعًا فِي النَفْسِ مُرْغَبًا⁽⁵⁾

وقوله: [الكامل]

فُلْتُمْ فَأُصِمْتَ نَاطِقٌ وَصَمْتُمْ فَبَلَغْتُمْ الْإِطْنَابَا وَالْإِسْهَابَا⁽⁶⁾

فقد أفادت النكرة (عاذل)، و (ناطق) هنا العموم والتحقير، فليس المقصود عاذل وناطق بعينهما، وإنما المقصود الجنس.

6-الوحدة والتعظيم: كقوله: [البسيط]

وَلَوْ ثَنَيْتَ إِلَى أَرْضِ الشَّامِ يَدًا أَلَقْتُ إِلَيْكَ بِأَيْدِي الدُّلِّ مِنْ كَنْبٍ⁽⁷⁾

فقد جاءت (يدا) هنا دالة على الوحدة والتعظيم، أي أن إشارة بيده كافية لإخضاع الشام

(1) انظر تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 780 .

(2) الديوان ص 245 ، المتدارك: المتلاحق.

(3) الديوان ص 71 ، الكلل: الصدر.

(4) الديوان ص 73 .

(5) الديوان ص 48 .

(6) الديوان ص 53 .

(7) الديوان ص 54 .

للممدوح.

7-النوعية والتعظيم: وهو مقابل العموم، وذلك كقوله: [المتقارب]

تُدِيرُ لِطَحْرِ الْقَذَى أَعْيُنًا تَرَى ظِلَّ فُرْسَانِهَا فِي الدُّجَى⁽¹⁾

فقد جاءت (أعينا) هنا نكرة لتدل على نوع خاص مميز عظيم من العيون ، وهو هنا يصف الخيل.

(¹) الديوان ص 21 .

المبحث الرابع

من دلالات المعرفة

المعرفة ستة أنواع، وهي: الضمير، واسم الإشارة، والعلم، والمعرف بالألف واللام، واسم الموصول، والمضاف إلى واحد مما سبق، وفيما يلي أتحدث عما جاء من هذه المعارف في ديوان ابن هانئ وأثر ذلك على التركيب.

أولاً: الضمير.

الضمير عبارة عما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، وله وظيفة مهمة داخل التركيب، وهي الربط بين عناصره الداخلية، إذ تحقق لها التماسك النحوي والدلالي، حيث ((يؤدي الفصل بين هذه العناصر الداخلية أو إسقاط أي منها أو إغفال أية علاقة سواء أكانت داخلية أو خارجية إلى العجز عن إثبات الوحدة الكلية أو التماسك والانسجام الدلاليين للنص))⁽¹⁾.

وكل ضمير سواء كان للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب يحتاج لمرجع يفسره، ((فيكون المتكلم بمثابة المرجع لضميره، ويكون المخاطب كذلك، أما ضمير الغيبة فيفتقر في العادة إلى مذكور يعد مرجعاً له، فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع))⁽²⁾.

((فالمشكلة إذن لا تتمثل في المتكلم والمخاطب، وإنما في الغيبة، فلا يجوز الإضمار إلا بعد معرفة السامع، كما أنه لا بد من تقدم المظهر لذلك المضمير))⁽³⁾.

فهاتان مسئلتان تخصان ضمير الغيبة، وهما : معرفة السامع، أو عود الضمير على معلوم، وتقدم مرجع الضمير، وقبل تناول هاتين المسئلتين وغيرهما من قضايا أبدأ بالحديث عن وضع الظاهر موضع المضمير.

1- وضع الظاهر موضع المضمير.

ذكرت آنفاً أن وظيفة الضمير هي الربط، حيث يكتفى به عن الظاهر بدلاً من إعادة الذكر، فيعمل ذلك على ((رفع الالتباس، فإن (أنا)، و (أنت)، لا يصلحان إلا لمعينين، وكذا ضمير الغائب، نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس: الاختصار، وليس كذلك: الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب بعليهما فرما التباس، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فرما توهم أنه غير

⁽¹⁾ دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة د/ سعيد بحيري ص 78 .

⁽²⁾ البيان في روائع القرآن 1/ 138 .

⁽³⁾ دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة د/ سعيد بحيري ص 97 .

الأول (1) .

فيتضح من النص السابق للرضي أن اختيار الضمير بديلاً عن إعادة الذكر يرفع الالتباس، كما أنه يحقق الاختصار والإيجاز، « وهذه العناصر الثلاثة هي من مطالب الاستعمال اللغوي (2) ».

ويمكن التمثيل لذلك بقول ابن هاني: [الطويل]

مَوَاطِيءُ هِنْدٍ فِي ثَرَى مُتَنَفِّسٍ	تَضَوُّعَ مِنْ أُرْدَانِهَا وَتَأَرْجَا
مُنْعَمَةٌ أَبَدَتْ أَسِيلاً مُنْعَمًا	تَضَرَّجَ قَبْلَ الْعَاشِقِينَ وَضَرَّجَا
إِذَا هَزَّ عِطْفُيْهَا قَوَامٌ مُهْفَفٌ	تَدَاعَى كَثِيبٌ خَلْفَهَا فَتَرْجَرَجَا
أَنَافِسُ فِي عَقْدٍ يُقْبَلُ نَحْرُهَا	وَأَحْسَدُ خَلْأً عَلَيْهَا وَدُمْلَجَا (3)

فقد جاء الضمير الرابط في (أردانها - عطفيها - خلفها - نحرها - عليها) كناية عن (هند)، مما أدى إلى تحقيق الإيجاز والاختصار ورفع اللبس، وهي أمور لا تتحقق إذا كرر لفظ (هند) في المواضع الخمسة.

وكذلك الأمر في قوله: [الطويل]

وَكُنْتَ إِذَا ثَارَتْ عَجَاجَةٌ قَسْطَلٍ	فَجَآلَتْ الْأَفُقَ الْبَهِيمَ يَرْنُدَجَا
تَخَلَّلَتْهَا فِي الْمَعْرَكِ الصَّنَنُ مُقْدِمًا	وَحُضَّتْ غِمَارَ الْمَوْتِ فِيهَا مُلَجَّجَا
فَلَمْ تَرَ إِلَّا بَارِقًا مُتَأَلِّقًا	تَخَلَّلَهَا أَوْ كُوكِبًا مُتَأَجَّجَا (4)

فالضمير أغنى عن إعادة (عجاجة قسطل) أربع مرات، مما حقق الاختصار والإيجاز ورفع الالتباس، كل ذلك بالإضافة إلى الربط بين الأبيات الثلاثة على المستوى النحوي والدلالي.

وقد يأتي التركيب على الأصل، وذلك بوضع الظاهر موضع المضمرة، عند إرادة غاية بلاغية لا تتحقق إلا بإعادة الذكر، « وَتَحْمِلُ طُولَ الْكَلَامِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، وَبِهَذَا دَخَلَ

(1) شرح الرضي على الكافية 2 / 401 .

(2) البيان في روائع القرآن 1 / 137 .

(3) الديوان ص 66 ، متنفس: أي تنتشر منه رائحة طيبة، تضوع وتأرج: فاحت منه رائحة ذكية، أردانها: أكمامها،

الأسيل: الخد اللين، تضرج: احمر، ضرج: أي: لطخ العشاق بالدم، أي: قتلهم، عطفيها: جانبيها،

المهفف: الدقيق، تداعي: انهال، الكثيب: التل من الرمل، وهو كناية عن عجزتها، ترجج: اضطرب.

(4) الديوان ص 67 ، عجاجة قسطل: غبار الحرب، اليرندج: الصبغ الأسود، ملججا: خائض لججها، أي مهالكها.

استعمال الاسم الظاهر موضع المضمّر ضمن طرائق الإطناب (1).

وقد ذكر السيوطي أن من فوائد وضع الظاهر موضع المضمّر : زيادة التقرير والتمكين، وقصد التعظيم، وقصد الإهانة والتحقير، وإزالة اللبس، وقصد تربية المهابة وإدخال الردع على ضمير السامع بذكر الاسم المقتضي لذلك، وقصد تقوية داعية المأمور، وتعظيم الأمر والاستلذاذ بذكره، وقصد التوصل من الظاهر إلى الوصف، والتنبية على عليّة الحكم، وقصد العموم، وقصد الخصوص، والإشارة إلى عدم دخول الجملة الثانية في حكم الأولى، ومراعاة الجنس، وتحمل الاسم الظاهر ضميراً لا بد منه (2).

ومما جاء في ديوان ابن هاني من وضع الظاهر موضع المضمّر قوله: [البسيط]

تَبَلَّى الكرامُ وآثَارُ الكرامِ وما تزدادُ في كلِّ عصرٍ غيرَ تجديدٍ (3)

وقوله: [البسيط]

ولو أَشرتَ إلى مِصرٍ بِسَوطِكَ لَمْ تُحَوِّجْ مِصرَ إلى رِكْضٍ ولا خَبَبٍ (4)

وقوله: [أخذ الكامل]

شَهِدَ الغمامُ وإنَّ سَقَاكَ حَيًّا أن الغمامَ إِلَيْكَ مُفْتَقِرٌ (5)

فلم يقل: (تبلى الكرام وآثارهم)، أو (ولو أشرت إلى مصر لم تحوجك)، أو (شهد الغمام أنه)، وذلك لزيادة التقرير والتمكين.

ومن ذلك أيضا قوله: [الطويل]

تقولُ بنو العباسِ هل فُتِحَتْ مِصرُ فقولُ لبني العباسِ قَدْ قُضِيَ الأمرُ (6)

فأعاد ذكر (بني العباس) على الرغم من تقدم ذكره وذلك للتحقير، حيث جاء هذا البيت في معرض مدح الخليفة المعز واستيلائه على دولة بني العباس.

(1) البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها 2/ 98 .

(2) انظر : الإتقان في علوم القرآن 3/ 168 ، ودلالة الإحالة الضميرية في القرآن الكريم د/ أحمد عبد الراضي ص22- 29 .

(3) الديوان ص95 .

(4) الديوان ص54 .

(5) الديوان ص168 .

(6) الديوان ص131 .

ومن ذلك أيضا قوله: [الطويل]

صَدَعَتْ جِيوشُكَ فِي الْعَجَاجِ وَعَانَشَتْ لَيْلَ الْعَجَاجِ فَوَرَدُهَا إِصْدَارُ⁽¹⁾

فهو هنا يصف قوة جيش المعز، فأعاد ذكر (العجاج) لتعظيم الأمر، وبيان خطورته.

ومنه أيضا قوله: [الكامل]

هذا المعزُّ ابنُ النبي المصطفى سيذُبُّ عن حرمِ النبي المصطفى⁽²⁾

فقد أعاد ذكر (النبي المصطفى) وذلك لبيان عليّة الدفاع عن حرمه - صلى الله عليه وسلم، وهو كونه النبي المصطفى.

ومنه أيضا قوله يصف دخول الليل واختفاء ضوء النهار: [الطويل]

وما إنْ خبا حتى حَسِبْتُ من الدُّجَى عَلَى الْأَفْقِ زَنْجِيًّا تَكْشَفَ يَلْمُؤُهُ
تَحَلَّلَ سَجَفَ اللَّيْلِ لَيْلٍ كَالنَّاءِ يُرَاعِيهِ بِالصَّبْحِ الْجَلِيِّ وَيَرْمُقُهُ⁽³⁾

فلم يقل: (سجع الليل له كالنَّاءِ) لئلا يتوهم عود الضمير على (السجع).

ومن ذلك أيضا قوله: [المتقارب]

وما عَرَّ نفساً سوى نَفْسِهَا وَعَمَرُ الْفَتَى مِنْ أَمَانِي الْفَتَى⁽⁴⁾

فأعاد لفظ (نفس)، ولم يقل: (وما غر نفسا سواها)، لرفع اللبس، وذلك لأن المراد بالنفس الأولى: (الإنسان)، والمراد بالنفس الثانية: نفس التمييز، وهي التي يكون بها التمييز، وهي التي تأمر الإنسان وتنهاه⁽⁵⁾، ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: " قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء "، ف (الملك) الأول غير الثاني، " فلو قال: تؤتيه، لأوهم أنه الأول، ولكن الملك الثاني غير الأول، إذ الأول ملك عام، والثاني ملك خاص، وهذا المعنى لا يستفاد إلا بالتعبير بالاسم الظاهر في موضع المضمّر "⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الديوان ص 149، صدعت: مضت، ومرت، عانشت: عانقت.

⁽²⁾ الديوان ص 205.

⁽³⁾ الديوان ص 222، خَبَا: غاب، يَلْمُقُ: الدرع، أي: ما إن غاب ضوء البرق، حتى بدا لي الليل وكأنه زنجي.

⁽⁴⁾ الديوان ص 27.

⁽⁵⁾ انظر معاني كلمة (نفس) في لسان العرب 6/ 4500، مادة (نفس).

⁽⁶⁾ دلالة الإحالة الضميرية في القرآن الكريم د/ أحمد عبد الراضي ص 23.

2- مرجع الضمير .

يحتاج ضمير الغائب - كما ذكرت آنفاً - إلى مفسر متقدم عليه، ((وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهماً منكرًا لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده، وتتكبره خلاف وضعه))⁽¹⁾.

وتقدم المفسر يتخذ عدة صور:

فإما أن يكون متقدماً في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ فقط، وهذا هو التقدم اللفظي .
وإما أن يكون متقدماً في المعنى فقط، ومتأخراً في اللفظ، وهذا هو التقدم المعنوي.
وإما أن يكون متأخراً في اللفظ والمعنى معاً، ولكنه في حكم المتقدم، وهذا هو التقدم الحكمي⁽²⁾.

فمن أمثلة التقدم اللفظي قول ابن هانئ: [الطويل]

وَأَنْتَ الَّذِي لَمْ يُطْلِعِ اللَّهُ شَمْسَهُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُ أَبَرُّ وَلَا أَوْفَى⁽³⁾

فالضمير في (شمسه) عائد على (الذي)، وهو متقدم لفظاً ومعنى (رتبة) .
وكقول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾⁽⁴⁾، فالضمير في (ربه) عائد على (إبراهيم) وهو متقدم في اللفظ فقط، ولكن رتبته التأخير.

ومن أمثلة التقدم المعنوي قول ابن هانئ: [الكامل]

مِنْ حَيْثُ يُقْتَبَسُ النَّهَارُ لِمُبْصِرٍ وَتَشَقُّ عَنْ مَكُونِهِ الْأَنْبَاءُ⁽⁵⁾

وقوله: [البسيط]

أَهْدَى الرِّيحُ إِلَيْنَا رَوْضَةً أَنْفًا كَمَا تَنْفَسُ عَنْ كَافُورِهِ السَّفَطُ⁽⁶⁾

⁽¹⁾ شرح الرضي على الكافية 2 / 406 .

⁽²⁾ انظر: شرح الرضي على الكافية 2 / 403 - 406 .

⁽³⁾ الديوان ص 212 .

⁽⁴⁾ البقرة: 124 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 13 ، مكنونها: مستورها، وهو هنا يمدح المعز، حيث يقول: إنه من حيث يقتبس النهار لمبصر.

⁽⁶⁾ الديوان ص 184 ، روضة أنف: لم ترعها الدواب، السفط، وعاء كالقفة، وما يعبأ فيه من الطيب.

فقد عاد الضمير في كل من (مكنونها)، و(كافوره) على كل من (الأنباء)، و(السفت) على الترتيب؛ وهما متأخران عن الضمير في اللفظ، ولكنهما شغلا معنى نحويًا هو الفاعلية، وهذا المعنى اقتضى تقدمهما في الرتبة، ومن ثم جاز عود الضمير عليهما مع تأخرهما في اللفظ.

وهناك صورة أخرى من التقدم المعنوي، وهو ألا يذكر المرجع صراحة قبل الضمير، أي يعود الضمير على غير مذكور في اللفظ، ولكن يكون سياق الكلام المستلزم للمفسر استلزامًا قريبًا كقوله تعالى: ﴿وَلَا بُؤْيُوهٖ﴾⁽¹⁾، لأن سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية، أو بعيدا كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾⁽²⁾، إذ العشي يدل على توارى الشمس، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾⁽³⁾؛ إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان، دليل على أن المنزل هو القرآن، مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾⁽⁴⁾.

ومن أمثلة ذلك في ديوان ابن هانئ قوله: [الطويل]

أَمِنْ أَفْقِهَا ذَاكَ السَّنَا وَتَأْلَفُهُ يُورِّقُنَا لَوْ أَنَّ وَجِدًا يُورِّقُهُ⁽⁵⁾

فالضمير في (أفقها) يعود على المحبوبة، ولم يتقدم لها ذكر؛ إذ إن هذا هو أول بيت في القصيدة، ولكن السياق يوضح أن المقصود المحبوبة.

ومن ذلك أيضا : [الوافر]

وَلَيْلٍ بَتُّ أَسْقَاهَا سُلَافًا مُعْتَقَّةٌ كُلُّونِ الْجُنَّارِ⁽⁶⁾

فالضمير في (أسقاها) يعود على (الخمر) ولم يتقدم لها ذكر أيضا، ولكنها مفهومة من السياق الذي اشتمل على كلمات تدل عليها: (ليل - أسقى - سلافا - معتقة).

ومن ذلك أيضا : [الطويل]

وَلَمَّا اجْتَبَاهُ وَالْمَلَائِكُ جُنْدُهُ لَمَهْلِكِهِمْ دَارَتْ عَلَى قُطْبُهَا الرَّحَى
فَقَلَدَهَا جَمَّ السِّيَاسَةِ مِذْرَهَا إِذَا شَاءَ رَامَ الْقَصْدَ أَوْ قَالَ أَفْصَحًا⁽⁷⁾

(1) النساء: 11 .

(2) ص: 32 .

(3) القدر: 1 .

(4) البقرة: 185 ، انظر: شرح الرضي على الكافية 2 / 405 .

(5) الديوان 222 ، الضمير في (أفقها) يعود على المتغزل بها .

(6) الديوان ص 174 .

(7) الديوان ص 77 ، المدره: السيد الشريف .

فالشاعر هنا يمدح القائد جوهر، ويقول: « إن المعز لما انتخب القائد جوهرًا لإهلاكهم حال كون الملائك من جنده دارت الرحا على قطبها »⁽¹⁾ ، فالضمير المستتر الذي هو فاعل (اجتنبى) يعود على الخليفة المعز، ولم يسبق له ذكر، ولكن السياق التاريخي هنا يدل عليه، كذلك الضمير المستتر في (فقلدها) .

كما أن ضمير النصب في (فقلدها) يعود على قيادة الجيش، ولم يسبق لها ذكر، ولكن السياق يدل عليها.

أما التقدم الحكمي الذي يكون الضمير فيه عائداً على متأخر في اللفظ والرتبة، ولكنه في حكم المتقدم، فهذا يتحقق في ضمير الشأن أو القصة، وفائدة هذا الضمير هي التعظيم والتفخيم، يقول ابن يعيش: « اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيرا له ، ويوحدون الضمير ؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث ؛ لأن كل جملة شأن وحديث ، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم ، وذلك قولك : (هو زيد قائم) فـ (هو) ضمير لم يتقدمه ظاهر ، إنما هو ضمير الشأن والحديث ، وفسره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ ؛ لأنها هو في المعنى ، ولذلك كانت مفسرة له، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول ؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه »⁽²⁾ .

كما أن في هذا الضمير تشويقاً للسامع، وتأكيداً للمفسر، وذلك يتحقق بأن « يذكروا أولاً شيئاً مبهماً، حتى تنتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في نفس، وأيضاً، يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين، بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون أكد »⁽³⁾ .

ومن أمثلة ذلك قول ابن هانئ: [المنسرح]

فليس يعيا عليه هؤل مُطَّلَعٌ وليس يبعُدُ عنه شأؤ مُطَّلَبٍ⁽⁴⁾

وقوله: [البسيط]

وليس ترضى الليالي في تصرُّفها إلا إذا مرَّجت صاباً بقنْدِيدٍ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 168 .

⁽²⁾ شرح المفصل لابن يعيش 3 / 114 .

⁽³⁾ شرح الرضي على الكافية 2 / 406 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 57 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 90 ، الصاب: عصارة شجر مر ، والقنديد: عسل قصب السكر إذا جمد.

فاسم (ليس) ضمير شأن مستتر؛ لأن (ليس) جاء بعدها فيما سبق فعل، ((والفعل لا يعمل في الفعل، فلا بد من اسم يرتفع به، فلذلك قيل فيه ضمير))⁽¹⁾.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: [الطويل]

فما هي إلا السعدُ وافقَ مطلعاً وما هي إلا الشمسُ زُفَّتْ إلى البدرِ⁽²⁾

أي: ما هي - أي القصة - إلا السعد وافق مطلعاً، وما هي - أي القصة أيضا - إلا الشمس زفت إلى البدر، ومن ذلك أيضا قوله يصف أباريق الخمر: [الخفيف]

وَهِيَ شُمُّ الْأَنْوَفِ يَشْمَخْنَ كِبَرًا ثُمَّ يَرْعُفْنَ بِالْدَمِّ الْمُهْرَاقِ
فَدَمَّتْهَا السُّقَاهُ كِي يُوقِرُوهَا صَمَمًا عَنْ سَمَاعٍ شَادٍ وَسَاقِ
فَهِيَ إِمَّا يَشْكُونَ ثِقَلًا مِنَ الْوُفُ وَإِمَّا يَبْكِينَ بِالْأَمَاقِ⁽³⁾

فالضمير (هي) في البيت الثالث لا يجوز أن يعود على الأباريق؛ لأنه لو كان كذلك لقال: فهي إما تشكي وإما تبكي، ومن ثم تعين أن يكون الضمير هنا ضمير القصة.

ومن صور التقدم الحكمي أيضا، أي يعود الضمير على متأخر في اللفظ والحكم معا: الضمير في باب (نعم وبئس) كقوله تعالى: ﴿ بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾⁽⁴⁾، وباب التنازع مثل: (ضربني وضربت زيدا) إذا عمل الثاني، والضمير في (ربه رجلاً)⁽⁵⁾.

ومن صوره أيضا أن يكون مبدلاً منه اسم ظاهر، نحو: (رأيت زيدا)، وأن يكون متصلاً بفاعل مقدم حيث يفسره المفعول المؤخر مثل: (ضرب غلامه زيدا)، وذلك على مذهب الأخفش، وابن جني، وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين، وأن يكون مخبراً عنه بما يفسره⁽⁶⁾.

وهذه الصورة الأخيرة جاء لها شواهد في ديوان ابن هاني، مثل قوله: [المتقارب]

لَيْسَتْ رِداءُ الْمَشِيبِ الْجَدِيدِ وَلَكِنَّهَا جَدَّةُ اللَّبْلِ⁽⁷⁾

(1) شرح المفصل لابن يعيش 3/ 116 .

(2) الديوان ص 157 .

(3) الديوان ص 219 ، يرعفن بالدم: يُسِلْنَه، المهراق: المصبوب، الآماق: أطراف العيون، جمع: مؤق، ومأق.

(4) الكهف: 50 .

(5) انظر: البسيط في شرح الجمل 303/1، ومن أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم ص 31.

(6) انظر: مغني اللبيب 2/ 562 : 566 .

(7) الديوان ص 20 .

وقوله: [الكامل]

لَكِنَّهَا الْيَزْنِيَّةُ الْسَمْرَاءُ⁽¹⁾

ما بانهُ الوادي تَثَنَّى خُوطُهَا

وقوله: [المتقارب]

إِمَّا الرِّشَادُ وَإِمَّا الْعَمَى⁽²⁾

أَفِيقُوا فَمَا هِيَ إِلَّا اثْنَانِ

وقوله: [الطويل]

فَتَمَخَّرُ فَـلُكُ أَوْ تُغْذُ مَقَانِيِبُ⁽³⁾

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ يَشِيرَ بِلَحْظِهِ

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾⁽⁴⁾.

3- عود الضمير إلى غير أقرب مذكور.

الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور، ولكن عند أمن اللبس يجوز أن يعود إلى غير الأقرب، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْمُسَائِلِينَ - إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ ﴾⁽⁶⁾.

ففي الآية الأولى أجاز أكثر المفسرين عود الضمير في (تقول) إلى الطائفة - وهي أقرب مذكور، أو إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهو أبعد في الذكر من الطائفة⁽⁷⁾، ولكن الدكتور/ تمام حسان رجح أن يعود الضمير على (طائفة)؛ لأنه هو الأقرب في الذكر، وذلك بناء على أنه ((عند غياب القرينة على المعنى المراد ينبغي للضمير أن يعود إلى أقرب مذكور ، ولا سيما إذا كان في ذلك ما يرجح أحد احتمالات المعنى المتعددة))⁽⁸⁾.

وأرى أن الأمرين جائزان على السواء، كما ذكر أكثر المفسرين، فيجوز أن يعود على الرسول، أو على الطائفة، لأنه ليس هناك ما يمنع من جواز عوده على أي منهما، بل إن تعدد

⁽¹⁾ الديوان ص 10 ، البانة واحدة البان، وهو شجر معتدل القوام لين، خوطها غصنها، اليزنية: الرماح المنسوبة إلى ذي يزن، أحد ملوك حمير.

⁽²⁾ الديوان ص 25 .

⁽³⁾ الديوان ص 37 ، تمخر: تشق الماء، تغذ: تسرع، المقانيب: الجماعات من الخيل، مفردها: مَقْنَب.

⁽⁴⁾ المؤمنون: 37 .

⁽⁵⁾ النساء: 81 .

⁽⁶⁾ يوسف: 7 ، 8 .

⁽⁷⁾ انظر: الكشاف للزمخشري 1/ 539 ، والبحر المحيط 3/ 317 ، والتحرير والتنوير 5/ 136 .

⁽⁸⁾ خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ص 10 .

المعنى هنا ربما يكون مقصودا، دل عليه السياق، مما سمح بجواز عود الضمير على الرسول أو الطائفة.

وإذا كان أمن اللبس في هذه الآية قد سمح بعود الضمير على الأقرب أو الأبعد في الذكر، لتحقيقه تعددا في المعنى يقبله السياق ولا يعارضه، فقد يكون أمن اللبس أيضا مؤذنا بجواز عود الضمير إلى غير الأقرب في الذكر فقط، كما في الآية الثانية: ﴿لقد كان في يوسف وأخوته آيات للسائلين﴾، إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ﴿﴾، فالضمير في (قالوا) يعود على أخوة يوسف، وليس (السائلين) مع أنه الأقرب للضمير⁽¹⁾.

وكما في قول ابن هانئ أيضا: [الطويل]

وعارضه تلقاء أسماء عارض⁽²⁾ تكفَى ثبيرٌ فوقه فترجحا⁽²⁾

فالضمير في (ترجحا) يعود على (عارض)، مع أنه أبعد من (ثبير) القريب من الضمير؛ لأن المعنى هنا ((وصف علو السحاب في السماء))⁽³⁾، حتى إن جبل ثبير المعروف بارتفاعه غالبه في الارتفاع فترجح عليه العارض وغلبه.

ومنه أيضا قوله: [الطويل]

فكبرت الفرسا لله إذ بدا⁽⁴⁾ وظلّ السلاح المنتضي يتفقع⁽⁴⁾

فالضمير في (بدا) يعود على الممدوح وهو أبعد في الذكر من (الله) القريب من الضمير، إذ لا يجوز عود الضمير على الله تعالى لفساد المعنى.

4-المطابقة بين الضمير ومرجعه.

الأصل في الضمير أن يكون مطابقا لمرجعه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، ولكن قد يأتي ما ظاهره المخالفة بين الضمير ومرجعه، كأن يعود الضمير مذكرا على المؤنث، فيكون المراد حينئذ عود الضمير على المعنى كما في قول ابن هانئ: [الكامل]

تُهدى صحائفكم مُشترَّة وما تُغني مراقبته العيون قتيلا

(1) انظر: خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم د/ تمام حسان ص 10 ، 11 ، ودلالة الإحالة الضميرية في القرآن الكريم ص 20 ، 21 .

(2) الديوان ص 75 .

(3) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 163 .

(4) الديوان ص 196 .

لا تُعْمَضُوا نَظَرَ الرِّضَا فَلَرُبَّمَا

ضَمَّتْ عَلَيْهِ جَنَاحَهَا الْمَبْلُولَا⁽¹⁾

فالمقصود بـ (صحائفكم) هنا : « طيب أنفاس الأحياء »⁽²⁾، فيقول الشاعر لأحبائه: « انظروا إلى الريح نظر الرضا؛ لأنها طالما ضمت جناحها المبلول على صحائفكم، أي بلغتكم، وكان ينبغي له أن يقول (عليها)، لا (عليه)، ولكن لم يساعده الوزن »⁽³⁾.

والحق أن عود الضمير مذكرا هنا على (صحائفكم) المؤنثة ليس للوزن - كما قال الشارح، ولكن حملا للصحائف على معناها، وهو: (طيب أنفاس الأحياء).

وعود الضمير على معنى اللفظ جائز، وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾⁽⁴⁾، فقد عاد الضمير في (منه) مذكرا على (صدقاتهن) حملا له على معناه، وهو: (الصداق) ؛ « لأنك لو قلت: (وآتوا النساء صداقهن) لم تخل بالمعنى »⁽⁵⁾.

وقد يعود ضمير الجمع الذي للعاقل على مجموع شيئين: أحدهما عاقل، والآخر غير عاقل، وذلك على سبيل تغليب العاقل على غير العاقل، كقوله: [الطويل]

وَكُلُّ صَيُودِ الْإِنْسِ وَالْوَحْشِ شِمٌّ لَا يُسْأَلُ أَيُّ مِنْهُمْ كَانَ أَحْضَرًا⁽⁶⁾

فقد عاد الضمير (هم) في (منهم) - وهو للجمع العاقل - على (كل صيود الإنس والوحش)؛ لتغليب (الإنس) على (الوحش)، ونلاحظ هنا أنه جمع الضمير حملا على معنى (كل).

ومن صور ذلك أيضا أن يكون الضمير مجموعا، مع أن مرجعه مفردا، أو مثني، وذلك للتعظيم إذا كان المرجع مفردا، و« لأن الاثنين جميع »⁽⁷⁾ إذا كان المرجع مثني ويتحقق ذلك في ضمير المتكلم، والمخاطب، كقول ابن هانئ في مدح المعز: [الطويل]

وَلِلَّهِ عِلْمٌ لَيْسَ يُحْجَبُ دُونَكُمْ وَلَكِنَّهُ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ مُحْجُوبٌ

(1) الديوان ص 265 .

(2) تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 561 .

(3) السابق ص 561 .

(4) النساء: 4 .

(5) الكشف 1/ 470 ، وانظر نماذج كثيرة لذلك في كتاب: من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم د/ أحمد عبد الراضي ص 40 ، وما بعدها.

(6) الديوان ص 142 .

(7) الكتاب 1/ .

ألا إنما أسماؤكم حقٌ مثلكم وكلُّ الذي تُسمِّي البريَّةُ تَلْقِيبُ

إذا ما مدحناكم تَضَوَّعَ بيننا وبين القوافي من مكارمكم طِيبٌ⁽¹⁾

فالضمير في (دونكم - أسماؤكم - مثلكم - مدحناكم - مكارمكم) جاء جمعا مع أن مفسره وهو المخاطب مفرد، وهو هنا الخليفة المعز؛ وذلك للتعظيم.

كذلك الضمير الثاني (كم) في (مدحناكم)، أما الضمير الأول فيها وهو (نا)، فيفسره المتكلم، وهو الشاعر، وذلك أيضا للتعظيم.

وكقوله: [الطويل]

عَجِبْتُ لهذا الدهرِ جادَ بجعفرٍ ويحييَ وليس الجودُ من شيمِ الدهرِ

وما كانتِ الأيامُ تأتي بمثلكم قديماً ولكن كنتم بيضة العُقرِ⁽²⁾

فقد عاد الضمير في (مثلكم) جمعا على (جعفر ويحي) وهما اثنان؛ وذلك لأن الاثنين - كما ذكر الخليل في نسه السابق - جميع.

5-إفراد الضمير وجمعه مع الجمع المؤنث.

إذا كان مرجع الضمير جمعا مؤنثا، فإنه يجوز عود ضمير المؤنث المفرد عليه، أو ضمير المؤنث الجمع، كما في قول ابن هانئ يصف الخيل: [المتقارب]

وتَحَسَّبُ أطرافَ آذانها يراعا بُرَيْنَ لها في المدى⁽³⁾

ف (أطراف) جمع مؤنث، وقد عاد عليه الضمير في (برين) جمعا، بينما عاد الضمير في (لها) مفردا على الخيول المذكورة قبل هذا البيت.

وقد أشار أبو بكر بن الأنباري إلى الفرق بين عود الضمير على الجمع المؤنث مفردا، وبين عوده جمعا فقال: « اعلم أن النون علامة جمع المؤنث القليل، والتاء علامة لجمع المؤنث الكثير، تقول في جمع القلة: (الهندات قمن)، و (الزينبات جلسن)، وكذلك تقول في المستقبل: (الهندات يقمن)، و (الزينبات يجلسن) في القلة، و (الهندود تقوم)، و (الزيانب تجلس) في الكثرة. وتقول في الدائم: (الهندات قائمات)، و (الزينبات جالسات في القلة)، و (الهندود قائمة)، و (الزيانب جالسة) في الكثرة.

⁽¹⁾ الديوان ص 39 ، 40 .

⁽²⁾ الديوان ص 159 ، و (بيضة العقر) مثل يضرب للشيء يكون مرة واحدة.

⁽³⁾ الديوان ص 21 .

قال النحويون: الأيام المعدودة أكثر من الأيام المعدودات، وكذلك تقول: (لثلاث خلون ومضين وبقين من الشهر، وكذلك لأربع خلون وخمس مضين إلى العشر، فإذا كثر العدد قلت: إحدى عشرة ليلة مضت وخلت)⁽¹⁾.

فيفهم من هذا النص أن ضمير المؤنث المفرد علامة على الجمع المؤنث الذي للكثرة، ومن ثم يناسب هذا الضمير أن يجيء مع جموع الكثرة المؤنثة، وأن ضمير المؤنث الجمع علامة على الجمع المؤنث الذي للقلة، فيناسب مجيئه مع جموع القلة المؤنثة، وإذا كان الجمع يستخدم للقلة والكثرة بصيغة واحدة، كان الضمير قرينة تدل على ما يفيد هذا الجمع من القلة أو الكثرة، ولذلك نلاحظ أن ابن الأنباري هنا اعتبر جمع المؤنث السالم جمعا إما يدل على القلة، أو على الكثرة، والضمير العائد هو الذي يحدد المقصود، حيث قال: الزينات جلسن في التمثيل للقلة، و (الزينات جلست) في التمثيل للكثرة.

ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هاني: [الكامل]

طردوا الأوابد في الفدافد طردهم للأعجوبة في مجال العثير

ركبوا إليها يوم هو قنيصهم في زيهم يوم الخميس المصنجر⁽²⁾

ف (الأوابد) جمع كثرة، وقد عاد الضمير في (ركبوا إليها) عليها مفردا.

ومنه أيضا: [الطويل]

كأن قدامي النسّر والنسّر واقع قصصن فلم تسم الخوافي به ضعفا⁽³⁾

ف (قدامي) جمع يستخدم للكثرة والقلة، ولكن عاد الضمير عليه في (قصصن) جمعا، لدلالته في هذا السياق على القلة، حيث إن قوادم ريش الطائر « أربع ريشات في مقدم الجناح »⁽⁴⁾.

وقد يستخدم كل منهما مكان الآخر، يقول أبو بكر بن الأنباري: « ويقال تحدث النساء عندك فسررن زيدا، وتحدث النساء عندك فسرت زيدا، وربما قالوا: تحدثت النساء عندك فسررن زيدا، والقياس مع أصحاب القول الأول؛ لأن من العرب من يجعل سمة القليل للكثير، وسمة الكثير للقليل، قال الله - عز وجل: ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾⁽⁵⁾، وقرأ

(1) المذكر والمؤنث 2 / 282 .

(2) الديوان ص 163 ، الأوابد الوحوش جمع أبدة، الفدافد: الفلوات جمع فدغد، الأعجوبة: الخيول المنسوبة إلى أعوج، وهو فرس كريم، العثير: الغبار، وهو هنا يصف شجاعة جنود جعفر بن علي.

(3) الديوان ص 209 .

(4) لسان العرب ، مادة: (قدم).

(5) الأحزاب : 52 .

قوم: ﴿ لا تحل لك النساء ﴾⁽¹⁾، - بالتاء، والاختيار التذكير؛ لأن الهاء والنون في (بهن) للقلة، وتذكير الفعل يدل على القلة⁽²⁾.

ومن ذلك قول ابن هانئ: [الطويل]

إذا حاربت عنه الملائكة العدى **مَلَأْنِ** سماءَ اللهِ باسمِكَ مُشْعَرًا⁽³⁾

فالسباق هنا يدل على الكثرة، ولكن أعاد الضمير في (ملأن) مجموعا على (الملائكة)، وذلك بدلا من إعادته مفردا، فلم يقل: (ملأت)؛ وسبب ذلك هو أن السياق دل على الكثرة.

6-وقوع الضمير المتصل بعد (إلا).

ذكر الرضي أن « أصل الضمائر: المتصل المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال، فلا يقال: ضرب أنا، لأن (ضربت) مثله معنى وأخصر منه لفظا⁽⁴⁾ .

ولا يجوز انفصال الضمير إذا أمكن اتصاله إلا في بعض الحالات يجب فيها انفصال الضمير، ومن هذه الحالات وقوع الضمير بعد (إلا)، مثل: (ما ضربت إلا إياك)⁽⁵⁾، ولا يجوز مجيئه متصلا إلا في الضرورة، ومن ذلك قول ابن هانئ: [الكامل]

إِنْ قِيلَ مَنْ خَيْرُ البريةِ لم يكن **إِلَّا كَم** خلقٍ إليه يشارُ⁽⁶⁾

فقد وضع الضمير المتصل (كم) مكان المنفصل (أنتم)، وذلك للضرورة، والقياس: (إلا أنتم).
7-جواز اتصال الضمير وانفصاله.

ويجوز انفصال الضمير واتصاله مع إمكان اتصاله استثناء من القاعدة السابقة في مسألتين: « **إحداهما** - أن يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه ... وليس المقدم مرفوعا بأن كان منصوبا أو مجرورا⁽⁷⁾»، وهذا عند

(1) هي قراءة أبي عمرو، وقراءة الباقيين بالياء، انظر: حجة القراءات لأبي زرع ص 579 .

(2) المذكر والمؤنث 283 / 2 .

(3) الديوان ص 144 ، مشعرا: أي له شعار، وهو نداء مخصوص يعرف به القوم بعضهم بعضا، والمراد أنهم يتخذون اسم المعز لهم شعارا، والضمير في (عنه) يعود على القائد جوهر .

(4) شرح الرضي 427 / 2 .

(5) انظر شرح الرضي / 429 .

(6) الديوان ص 150 .

(7) شرح التصريح على التوضيح 1 / 106 ، 107 .

غير سيبويه، حيث أوجب الاتصال⁽¹⁾، وإذا كان هذا العامل فعلا غير ناسخ ((فالوصل أرجح ؛
لكونه الأصل ولا مرجح لغيره، ولذلك اقتصر عليه سيبويه))⁽²⁾، وهذا أيضا هو ما جاء في ديوان
ابن هاني، كقوله: [الطويل]

وما تُطْلِعُ الدنيا شمساً تُرِيكها ولا للرياضِ الزُّهرِ أيْدٍ حوائكُ⁽³⁾
فهنا اجتمع ضميران في (تريكها)، والسابق منهما غير مرفوع، كما أنه أعرف من الثاني،
ولذلك يجوز فيه (أي الثاني) الاتصال والانفصال عند غير سيبويه، ولكن الاتصال أرجح.

والأخرى - ((أن يكون الضمير منصوبا بـ (كان)، أو إحدى أخواتها سواء أكان قبله
ضمير أم لا))⁽⁴⁾، والأرجح عند الجمهور هنا الفصل، وعند ابن مالك والرماني وابن الطراوة
الوصل⁽⁵⁾، وبه جاء قول ابن هاني: [الخفيف]

لا يُرْعِ للمها بدارك سِرْبٌ فلقَدْ أَشْبَهَتْكَ إِن لَمْ تَكُنْكَ⁽⁶⁾
فالضمير في (تكنك) جاء متصلا، وهذا جائز، مرجوح عند الجمهور، والأرجح عند مالك
والرماني وابن الطراوة الوصل.

أما قول ابن هاني: [البسيط]

إذ تقسمون برأس العير أنكم شافهتموه فهل شافهتم الحجر⁽⁷⁾
فعلى الرغم من أن الضمير الثاني مسبوق بضمير أعرف منه، إلا أنه في موضع رفع،
ولذلك وجب اتصاله.

وإذا كان الضمير الأول غير أعرف بأن كان الثاني هو الأعرف، فإنه يجب انفصال
الضمير، وأما قول ابن هاني: [البسيط]

(1) انظر شرح الرضي 2 / 438 .

(2) السابق 1 / 107 .

(3) الديوان ص 243 .

(4) شرح التصريح على التوضيح 1 / 108 ، وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافا حول أخوات (كان)، انظر
حاشية الشيخ يس على شرح التصريح / 108 .

(5) انظر : شرح التصريح على التوضيح 1 / 108 ، وارتشاف الضرب 1 / 939 .

(6) الديوان ص 249 .

(7) الديوان ص 172 ، رأس العير: رأس جبل عير، وربما أراد به رأس المتنبئ، جعله كالحجر لا ينطق بالشعر
الفصيح.

أَعَرْتُمُونِي نَفِيسًا مِنْهُ فِي أَدَمَ فَمَنْ لَكُمْ أَنْ تَعَارُوا الْبَحْثَ وَالنَّظَرَ⁽¹⁾
فعلى الرغم من أن الضمير الثاني هو الأعراف، فإنه لم ينفصل، وإنما وجب اتصاله؛ لأنه
مسبق بضمير رفع.

8- ضمير الفصل.

وهو ((ضمير على صيغة المرفوع المنفصل يطابق ما قبله في التكلم والخطاب
والغيبة))⁽²⁾، و ((يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة
أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا ... ليؤذن من أول أمره بأنه
خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. وتسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً. وذلك في قولك
زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾⁽³⁾، وقال
تعالى: ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁴⁾، وقال: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾⁽⁵⁾، وقال تعالى: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَالًا وَلَدًا﴾⁽⁶⁾، ويدخل عليه لام
الإبتداء، تقول: (إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهْوَ الظَّرِيفِ)، و (إِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ)⁽⁷⁾ .

((وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد، وقال السهيلي: الاختصاص ، فإذا قلت: (كان زيد
القائم) كان إخباراً عن زيد بالقيام، واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت: (كان زيد هو
القائم) أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره))⁽⁸⁾.

والحق أن الاختصاص في المثال (كان زيد هو القائم)، ليس مستفاداً من ضمير الفصل،
وإنما هو مستفاد من تعريف طرفي الإسناد، والفائدة التي حققها ضمير الفصل هي تأكيد
الاختصاص، ومن ثم ليس في (كان زيد القائم) احتمال أن يكون غيره شاركه فيه كما قال
السهيلي، لأن الاحتمال يتطرق إذا قلنا: (كان زيد قائماً).

وإنما يتحقق التخصيص إذا لم يكن في الكلام مخصص آخر، وذلك ((بقصر المسند على
المسند إليه، مثل قول الله عز وجل: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ

(1) الديوان ص 173 .

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان 1 / 495 .

(3) الأنفال: 32 .

(4) المائدة: 117 .

(5) آل عمران: 180 .

(6) الكهف: 39 .

(7) شرح المفصل لابن يعيش 3 / 110 .

(8) ارتشاف الضرب 1 / 959 .

الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ⁽¹⁾ ﴿٢﴾، فـ «إِذَا كَانَ فِي الْجُمْلَةِ مُخَصَّصٌ آخَرُ، كَمَا فِي الْمَثَالِ الثَّانِي مِنَ الْآيَةِ السَّابِقَةِ، وَكَمَا هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾⁽³⁾، فَالتَّخْصِيسُ مُسْتَفَادٌ مِنْ تَعْرِيفِ طَرَفِي الْإِسْنَادِ، وَجَاءَ ضَمِيرُ الْفَصْلِ مُؤَكِّدًا لَهُ⁽⁴⁾».

فلضمير الفصل إذن فائدتان: إحداهما تركيبية، وهي الإيذان بأن ما بعده خبر وليس بنعت، والأخرى دلالية وهي: "التخصيص، أو تأكيد التخصيص، ومن أمثلته في الديوان قول ابن هاني: [المتقارب]

أَلَا إِنَّ حَقًّا دَعَوْتُمْ إِلَيْهِ هُوَ الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ مِنْ خَفَا⁽⁵⁾

فـ (حقا) اسم (إن) ، وجاز وقوعه نكرة ؛ لأنها موصوفة بجملة (دعوتهم إليه) ، و (هو) ضمير فصل، جاء للاختصاص، أما إزالة توهم كون (الحق) نعتا، والدلالة على أنها خبر (إن) فهذا مستفاد من كون اسم (إن) نكرة، حيث لا تقع المعرفة نعتا للنكرة.

وقوله عن قلعة (كتامة) التي أخذها جعفر بن علي: [الطويل]

وَكَانَتْ هِيَ الْعِجْمَاءُ حَتَّى احْتَبَى بِهَا مَلُوكُ بَنِي قَحْطَانَ وَالشَّعْرُ وَالْمَجْدُ⁽⁶⁾

وكذلك قوله: [الكامل]

فِي مَعْرِكٍ جَنَّبُوا بِهِ عُشَاقَهُمْ طَوْعًا وَكُنْتُ أَنَا الذَّلُولَ الْمُضْحَبَا⁽⁷⁾

فضمير الفصل في هذين البيتين أفاد تأكيد الاختصاص، حيث إن الاختصاص مفهوم من تعريف طرفي الإسناد، وأفاد أن (العجماء)، و (الذلول) خبر لـ (كان)، وليس نعتا، ومنه أيضا: [السريع]

إِنَّ الَّذِي مَلَكَني وُدَّهُ هُوَ الَّذِي مَلَكَهُ رِقِّي⁽⁸⁾

(1) التوبة: 104 .

(2) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها 1 / 470 .

(3) الذاريات: 58 .

(4) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها 1 / 471 .

(5) الديوان ص 25 .

(6) الديوان ص 105 .

(7) الديوان ص 42 .

(8) الديوان ص 233 .

فقد وقع ضمير الفصل للدلالة على أن (الذي) الثانية خبر (إنَّ)، وللدلالة على التوكيد واختصاص الله تعالى بما أسنده الشاعر إليه من كونه هو الذي ملك الممدوح رق الشاعر .

ثانيا - الإشارة:

1- دور الإشارة في تحقيق الربط ودلالاتها.

لا يقتصر تحقق الربط بين عناصر النص على الضمير فقط، بل يتحقق هذا الربط أيضا باسم الإشارة؛ حيث يفسره حضور المشار إليه، ونظرا لهذا الشبه عده الدكتور تمام حسان نوعا من الضمائر ، أطلق عليه (ضمائر الإشارة)⁽¹⁾.

وقد تنبه النحاة القدماء إلى هذا الشبه بين اسم الإشارة والضمير، ولكن لم يتخذوه سبيلا لجعله نوعا من الضمير، وإنما اتخذوه علة لبنائه، يقول ابن يعيش: « وقال قوم: إنما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر، وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذي يسمى به إذا تقدم ظاهر، ولم يكن اسما له قبل ذلك، فهو اسم للمسمى في حال دون حال، فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم »⁽²⁾.

فيفهم من هذا النص أن اسم الإشارة يشبه الضمير في أن كلا منهما يكون اسما لمسماه في حالة كون هذا المسمى حاضرا بالنسبة لاسم الإشارة، ومتقدما ظاهرا في حالة الضمير، والمسمى هنا المرجع.

ثم يعلل ابن يعيش لعدم الإشارة « مما أضمر على شريطة التفسير، ويكون ما بعده بيانا له كما فسر المضمر بالظاهر في قولك: (أكرمني وأكرمت زيدا) »، أي: عدم عدها نوعا من الضمير الذي فسر بما بعده، فيقول: « لو كان كذلك لزم نعتة ولم يجز أن لا تذكره، ألا تراك تقول : (هذا زيد)، و (رأيت هذا) فلا تأتي له بصفة، إنما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرا »⁽³⁾.

فعلة عدم جعل الإشارة من الضمير الذي فسر بما بعده، هي أنه يلزم من ذلك نعت الإشارة ، ووجوب ذكر هذا النعت، مع أن أننا نقول: (رأيت هذا) ولا نذكر الصفة.

والحق أن جعل الإشارة من الضمير لا يلزم منه ما ذكر ابن يعيش؛ لأن الضمير قد لا يفسر بالظاهر، وإنما يفسر بمرجع متصيد غير مذكور، فكما يجوز تفسير الضمير بمرجع غير

(1) البيان في روائع القرآن 1/ 137 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 3/ 126 .

(3) السابق 3/ 127 .

مذكور ولكنه متصيد من السياق، كذلك اسم الإشارة قد يفسره شئ متصيد من السياق، وذلك كقول ابن هانئ: [السريع]

فَسُوا وَلَا تُؤَا فَلَهُمْ هَذِهِ وَهَذِهِ فِي الْعَنْفِ وَالرَّفَقِ⁽¹⁾

ف (هذه) الأولى تعود على القسوة، وهي مفهومة من (قسوا)، و (هذه) الثانية تعود على اللينة، وهي مفهومة من (لانوا)، وكقوله: [الطويل]

بَنِي نَتْلُهُ مَا أَوْرَثَ اللَّهُ نَتْلَهُ وَمَا نَسَلَتْ هَلْ يَسْتَوِي الْعَبْدُ وَالْحُرُّ⁽²⁾

وَأَنْى بِهَذَا وَهِيَ أَعَدَّتْ بَرَقَهَا أَبَاكُمْ فَايَاكُمْ وَدَعَا هِيَ الْكَفَرُ⁽³⁾

ف (هذا) في البيت الثاني يعود على (التوريث)، وهو مفهوم من (ما أورث)، أي: وأنى بهذا التوريث.

وإذا كان اسم الإشارة قد شابه الضمير في الأبيات السابقة في عوده على مرجع متصيد من السياق؛ فإنه يقوم أيضا بوظيفة الضمير في تحقيق الإيجاز، حيث يمثل « إحالة على مجموعة من العناصر اللغوية في النص أغنى عن إعادتها »⁽⁴⁾، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾⁽⁵⁾، فإن (تلك) « إشارة إلى جميع ما احتج به إبراهيم - عليه السلام - على قومه من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ ﴾ إلى ﴿ وَهُمْ مَهْتَدُونَ ﴾⁽⁶⁾ »⁽⁷⁾.

ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هانئ: [الطويل]

لَا بِنِ عَلَيَّ تِلْكَ مِنْ قَوْمِهِ وَالْعِرْقُ يُنْمِي وَاشْجَ الْعِرْقُ⁽⁸⁾

ف (تلك) « إشارة إلى المكارم »⁽⁹⁾ والصفات الخلقية، وهي مذكورة في الأبيات التي قبل هذا البيت، وهي: [السريع]

عَيْنِ شَتَيْمِ الْخُلُقِ وَالْخُلُقِ شَرَبْتُ الْكَفِينِ شَتَّى الدَّرَا

⁽¹⁾ الديوان ص 230 .

⁽²⁾ الديوان ص 132 .

⁽³⁾ الديوان ص 132 .

⁽⁴⁾ دلالة الإحالة الضميرية في القرآن الكريم ص 32 .

⁽⁵⁾ الأنعام: 83 .

⁽⁶⁾ الأنعام من الآية: 76 إلى الآية: 82 .

⁽⁷⁾ تفسير النسفي 2 / 21 ، وانظر دلالة الإحالة الضميرية ص 32 .

⁽⁸⁾ الديوان ص 232 .

⁽⁹⁾ تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 499 .

كَأَنَّهُ صَاعِقَةُ الْمَخْخَقِ
لَيْلُ الْمَطَايَا لَامِعُ الْبَرْقِ⁽¹⁾

مُجْتَمِعُ الرَّأْيِ إِذَا مَا مَضَى
صَهْصَلِقُ الرَّعْدِ إِذَا مَا قَفَا

فكل الصفات والأخلاق المذكورة في هذه الأبيات الثلاثة قد أغني اسم الإشارة (تلك) عن إعادتها، مما حقق الإيجاز والاختصار والربط ، كما أن اختيار اسم الإشارة الذي هو للبعيد دل على عظمة المشار إليه.

ومن ذلك أيضا قوله يخاطب إبراهيم بن جعفر بن علي في قصيدة يرثي بها ولد إبراهيم بن جعفر بن علي: [السريع]

أَيِّ مَفْقُودِيكَ تَبْكِيهِ: أَبُ
هَبْرَزِيَّ أَنْتَ مِنْهُ أُمٌ وَلَدُ
ضَمَّ هَذَا نَحَرَ ذَا فَاعْتَنَقَا
فِي ثَرَى الْمَلْحُودِ شِبْلٌ وَأَسَدُ⁽²⁾

ف (هذا) الأولى إشارة إلى الأب ، و (ذا) الثانية إشارة إلى الولد، ومن ثم تحقق الربط، واستغني عن إعادة لفظ (أب)، و (ولد) مما حقق الإيجاز والاختصار، ووضع ضمير الإشارة الذي هو للقريب؛ للدلالة على القرب المعنوي من قلب الشاعر، أو لحكاية الحال كما قال ابن مالك⁽³⁾، مثل قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾⁽⁴⁾.

ومن ذلك أيضا قوله يمدح المعز: [الرمل]

يَقُولُ رِجَالٌ شَاهَدُوا يَوْمَ حُكْمِهِ
بِذَا تَعْمُرُ الدُّنْيَا وَلَوْ أَنَهَا قَفُرُ
بِذَا لَا ضِيَاعٌ حَلَّلُوا حُرْمَاتِهَا
وَأَقْطَاعَهَا فَاسْتَصَفَى السَّهْلُ وَالْوَعْرُ⁽⁵⁾

فقد تكرر اسم الإشارة (ذا) مرتين للإشارة إلى المعز، فأغنى عن إعادته، مما حقق الربط والإيجاز والاختصار، كما أنه دل على القرب المعنوي للمعز من قلوبهم، أو على حكاية الحال، أي يشيرون إليه وكأنه حاضر معهم في الزمن الحاضر.

ومن ذلك أيضا قوله في مدح يحيى بن علي: [الطويل]

لَوْلَا حَيَاءُ الْبَحْرِ مِنْ مَوْجِهِ
وَالْعَارِضُ الْجَوْنِ مِنَ الْأَفْقِ

⁽¹⁾ الديوان ص 232 ، شَرَبْتُ: غليظ، شَتْن: غليظ، الشتيم: الكريه، الصَهْصَلِقُ: الصوت الشديد.
⁽²⁾ الديوان ص 125 ، وقد وردت (أَيَّ) هكذا في الديوان، وشرحه - بالنصب، مع أن (أَب) جاءت مرفوعة، فكان من الصحيح إما أن تأتي (أَي) بالرفع، لتوافق البدل المرفوع، وإما أن يأتي (أَب) بالنصب ليوافق المبدل منه المنصوب.

⁽³⁾ انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 249 .

⁽⁴⁾ القصص: 15 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 137 .

جاءك هذا سائحا يَجْتَدِي

وجاء ذا ظمآن يَسْتَشْقِي⁽¹⁾

ف (هذا) الأولى إشارة إلى (البحر)، و (ذا) الثانية إشارة إلى (العارض)، والإشارة هنا حققت الربط، وحققت الإيجاز بالاستغناء عن إعادة ذكرهما، وجاء اسم الإشارة للقريب بدلا من البعيد للدلالة على حكاية الحال، وكأن الشاعر يشير إلى حاضر موجود في الحال أمامه. ونلاحظ هنا أن اسم الإشارة الأول قد عاد على المضاف إليه (البحر) وليس المضاف، وذلك لدلالة السياق على عوده عليه، وإلا فإن الأصل عوده مثل الضمير على المضاف؛ لأنه المتحدث عنه.

2- تأنيث اسم الإشارة والمشار إليه مذكر.

يستخدم اسم الإشارة (ذي) للمفرد المؤنث، ولكن جاء في الديوان مشارا به إلى مذكر وذلك في قوله: [السريع]

أبلغ ربيعة عن ذي الحي من يمن أنّا نؤلف شملاً ليس يفتريق⁽²⁾

ف (الحي) مذكر، وقد أشير له بـ(ذي)، وهو للمؤنث، وذلك ((نظرا إلى المعنى وهو القبيلة))⁽³⁾. القبيلة⁽³⁾.

ثالثا - الموصول.

1- من دلالات الموصول.

الموصول: ((هو ما انفقر الى الوصل بجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أو ظَرْفٍ أو مَجْرُورٍ تَامِّينٍ أو وَصْفٍ صَرِيحٍ وإلى عَائِدٍ أو خَلْفِهِ))⁽⁴⁾. وله مع صلته في التركيب وظيفتان:

الأولى - تركيبية، حيث يتوصل به إلى وصف المعرفة بالنكرة، ((وذلك أن الجمل نكرات... فلما كانت تجري أوصافا على النكرات لتتكررها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسغ أن تقول مررت بزيد أبوه كريم، وأنت تريد النعت لـ (زيد)؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة، ولم يكن إدخال لام التعريف على الجملة؛ لأن هذه اللام من خواص

⁽¹⁾ الديوان ص 233 ، 234 ، العارض: السحاب المعترض في السماء، الجون: الأسود، يجتدي: يطلب جدواك، جدواك، أي: عطاءك.

⁽²⁾ الديوان ص 235 .

⁽³⁾ تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 468 .

⁽⁴⁾ شرح شذور الذهب لابن هشام ص 141 .

الأسماء، والجملة لا تختص بالأسماء، بل تكون جملة اسمية وفعلية، فجاءوا حينئذ بـ (الذي) متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجملة، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـ (الذي)، وهو الصفة في اللفظ، والغرض الجملة⁽¹⁾.

فمعنى ذلك أننا إذا لم نأت بـ (الذي) في التركيب قبل الجملة المراد بها وصف المعرفة لأصبحت الجملة حالاً، ولا شك أن معنى الحال يختلف عن معنى الصفة؛ فإن الصفة ملازمة للموصوف ، وإن الحال منتقلة عن صاحبها⁽²⁾ ، ولا تكون ملازمة له إلا بشروط* . ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هاني: [البسيط]

تجري أياديه التي أولاهم فكأنها بين الدماء دماء⁽³⁾

فجملة (أولاهم) في المعنى هي الصفة لـ (أياديه)، وجئ بـ (الذي) توصلاً للوصف بها، حيث إن الصفة تدل على الثبوت، أي أن كرمه ثابت لهم، ومن ذلك أيضاً قوله: [الكامل]

كن كيف شئت بأرض المشرقين تكرر بها الشهاب الذي يعلو على الشهب⁽⁴⁾

فلو لم يأت بـ (الذي) لأصبحت الجملة (يعلو....) حالاً لـ (الشهاب)، ويختلف حينئذ المعنى، ولكن عن طريق (الذي) أصبحت الجملة صفة في المعنى للشهاب، فدل على ثبوت واستمرار علو الخليفة على باقي ملوك الأرض، في أي أرض كان من المشرقين.

الثانية - دلالية:

يأتي الموصول مع صلته في التركيب بدلاً من وضع الاسم الظاهر، وذلك له أغراض دلالية تأتي بحسب السياق الوارد فيه، فهو إما يكون « لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم، وإما لاستهجان التصريح بالاسم، وإما لزيادة

(1) شرح المفصل 3 / 141 .

(2) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : 124/2 .

* ومن تلك الشروط :

- أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ . (النساء : 28) .
- أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّ ضَاحِكاً ﴾ . (النمل : 19) .
- في أمثلة لا ضابط لها نحو قولهم : (دعوت الله سميعاً) . (ينظر : شرح ابن عقيل : 244/2) ، وانظر :
البنى النحوية وأثرها في المعنى ص 141 .

(3) الديوان ص 14 .

(4) الديوان ص 55 .

التقرير نحو قوله تعالى: ﴿وَرَاوَدْتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾⁽¹⁾.

فإنه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره، وإما للتفخيم كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ الَّيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾⁽²⁾، وقول الشاعر: [البسيط]

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وفي الزجاجة باقٍ يطلبُ الباقي⁽³⁾

... وإما لتبويه المخاطب على خطأ كقول الآخر⁽⁴⁾: [البسيط]

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صَدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾⁽⁵⁾، ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقوله⁽⁶⁾: [الكامل]

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أو لشأن غيره نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾⁽⁷⁾ (8).

كما أنه قد يفيد الإبهام، ((وذلك إذا كنت تريد إبهام الذات أو الشيء عن السامعين، فتذكره لمخاطبك بصلة يعرفها هو ولا يعرفها الآخرون ، فتقول له: (إن الذي كان معنا أمس سافر)) ، والتحقيق كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾⁽⁹⁾، والتعريض بذكر الصلة كقوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكِ الَّتِي فَعَلْتَ﴾⁽¹⁰⁾، والاختصار كقوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾⁽¹¹⁾ - ((أي قولهم إنه آدر، إذ لوعدَّ أسماء القائلين لطلال))⁽¹²⁾ ، والعموم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾⁽¹³⁾ ، وإرادة واحد من الجنس غير

(1) يوسف: 23 .

(2) طه: 78 .

(3) ورد هذا البيت بدون نسبة في المثل السائر 2 / 27 .

(4) هو عبدة بن الطبيب، انظر: شعر عبدة بن الطبيب ، جمعه الدكتور/ يحيى الجبوري ص 48 .

(5) غافر: 60 .

(6) هو الفرزدق، انظر: ديوانه 2 / 318 .

(7) الأعراف: 92 .

(8) الإيضاح في علوم البلاغة ص 42 - 44 .

(9) البقرة: 113 .

(10) الشعراء: 19 .

(11) الأحزاب: 69 .

(12) الإتيان في علوم القرآن 2 / 214 .

(13) فصلت: 30 ، انظر : الإتيان 2 / 214 .

معين⁽¹⁾ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَفَضَتْ غَرْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾⁽²⁾، والترغيب كقوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾⁽³⁾ فالترغيب يتحقق مما حملته صلة الموصول من معنى ، يتمثل في قضاء الله أن تكون هذه الأرض لهم⁽⁴⁾ .وقد جاء اسم الموصول في ديوان ابن هانئ موظفاً لتحقيق بعض هذه الأغراض، فقد جاء لغرض التعظيم، كما في قوله: [الطويل]

لقد فاز منه مَشْرِقُ الأرضِ بالتي تفيضُ لها مِنْ مَغْرِبِ الأرضِ أَدْمُعُ⁽⁵⁾

فالموصوف هنا محذوف، أي : (بالنعمة التي)⁽⁶⁾، وذكر اسم الموصول مع صلته هنا حقق الدلالة على التعظيم، ولم تكن لتتحقق لولا ذكر الصلة.

كما جاء ذريعة لتعظيم شأن الخبر، كما في قوله يمدح يحيي بن علي: [السريع]

إِن الذي مَلَكَنِي وَدَّهُ هُوَ الَّذِي مَلَكَّهُ رِقِّي⁽⁷⁾

فالموصوف بـ (الذي) هنا محذوف أيضاً، أي (إن الله الذي)⁽⁸⁾، وجاء الموصول مع صلته للتنبيه على تعظيم الخبر وأهميته.

ومما جاء فيه محققا العموم قوله: [الطويل]

وليس الذي يَأْتِي بِأَوَّلِ مَا كَفَى فَشُدَّ بِهِ مُلْكُكَ وَسُدَّ بِهِ نَغْرُ⁽⁹⁾

فالموصول مع صلته أفاد هنا العموم، أي وليس ما قام به الخليفة المعز من عمل – أي عمل – في مصر بأول عمل يقوم به ، بل فعل كثير مثله في البلاد الأخرى لحمايتها⁽¹⁰⁾.

ومما جاء فيه محققا الاختصار قوله في مدح المعز: [الطويل]

أَلَا إِنَّمَا أَسْمَاؤُكُمْ حَقُّ مِثْلِكُمْ وَكُلُّ الَّذِي تُسَمِّي الْبَرِيَّةُ تَلْقِيبُ⁽¹¹⁾

⁽¹⁾ انظر معاني النحو 1/ 111 .

⁽²⁾ النحل: 92 .

⁽³⁾ المائدة: 21 .

⁽⁴⁾ البنى النحوية وأثرها في المعنى ص 144 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 197 ، والضمير في (منه) يعود على القائد جوهر .

⁽⁶⁾ انظر تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 407 .

⁽⁷⁾ الديوان ص 233 .

⁽⁸⁾ انظر تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 501 .

⁽⁹⁾ الديوان ص 137 .

⁽¹⁰⁾ انظر تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص 374 .

⁽¹¹⁾ الديوان ص 39 .

فأغنى اسم الموصول مع صلته عن ذكر كل الأسماء التي يطلقها الرعية على المعز .
ومما جاء فيه محققا التفضيم والتهويل قوله بعد أن وصف الخيل: [المتقارب]

ومن أجل ذلك لا غيره رأى الغنوي بها ما رأى⁽¹⁾

وقوله: [المتقارب]

فما لقريش وميراثكم وقد فرغ الله ممّا قضى⁽²⁾

ومما أفاد فيه التحقير قوله يهجو الوهراني كاتب الأمير جعفر: [الخفيف]

نلت ما نلت لا بعقل رصين في المساعي ولا برأي حصيف⁽³⁾

فلم يذكر ما ناله تحقيرا له وإهانة له.

2- حذف العائد المنصوب.

يجوز حذف العائد إن كان مرفوعا بشرط أن يقع مبتدأ غير منسوخ مخبرا عنه بمفرد، وبشرط استطالة الصلة بمعمول الخبر أو بغيره وهذا الشرط الثاني اشترطه البصريون، ولم يشترطه الكوفيون⁽⁴⁾ . أما العائد المنصوب فيجوز حذفه ((إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام... قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط))⁽⁵⁾، وهناك شروط أخرى محل خلاف بين النحاة⁽⁶⁾ لا داعي لذكرها لعدم الحاجة إلى ذكرها في هذا المقام، ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هاني يمدح المعز: [الكامل]

هيهات منا شكر ما تولى ولو شكرتكم قبل الألسن الأعضاء⁽⁷⁾

وقوله: [الطويل]

هدية من أعطى النصيحة حقها وكان بما لم يُبصر الناس أبصارا⁽⁸⁾

(1) الديوان ص 22 ، الغنوي: هو الطُّفَيْل بن عوف، وهو شاعر جاهلي، اشتهر بوصف الخيل، والضمير في)

بها (يعود على الخيل، أي: رأى الغنوي بالخيل ما رأى.

(2) الديوان ص 24 ، الضمير في (ميراثكم) يعود على المعز، وجاء بصيغة الجمع للتعظيم.

(3) الديوان ص 215 ، الحصيف: المحكم العقل، الجيد الرأي.

(4) انظر شرح التصريح على التوضيح 1/ 143 .

(5) السابق 1/ 144 .

(6) انظر: حاشية الشيخ يس 1/ 144 .

(7) الديوان ص 18 .

(8) الديوان ص 140 ، الضمير في (أعطى) يعود على القائد جوهر، أي أن الهدية التي أعطاها جوهر للمعز

هي هدية الناصح الأمين الذي يعرف أبعاد الأمور.

وقوله: [الطويل]

ألا إنما أسماؤكم حقٌ مثلكم وكل الذي تسمى البرية تلقيبٌ⁽¹⁾

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

وصال بها غضباناً لو يستقي الذي ثريقٌ عواليه من الدم ما استشفى⁽²⁾

وقوله يصف قلعة كتامة: [الطويل]

مع القللك الدَّوَّارِ لا هي كوكبٌ ولا هي ممَّا يُشبهه الرِّيدُ والفندُ⁽³⁾

فالتقدير فيما سبق: (توليه - يبصره - تسميه - تريقه - يشبهه).

وقد اتضح من الشروط السابق ذكرها لحذف العائد المنصوب أنه يمتنع حذفه إذا كان منفصلاً، ولكن وردت مواضع يجوز فيها تقدير الضمير العائد المنصوب المحذوف متصلاً ومنفصلاً، ومواضع لا يجوز فيها إلا تقدير انفصال الضمير، وعلى الرغم من ذلك حذف هذا الضمير، فدل هذا على أن منع حذف المنفصل ليس على إطلاقه، بل مرتين بالفائدة الدلالية التي يحققها، فإن كان ثمة فائدة امتنع حذفه: ((نحو: (جاء الذي إياه أكرمت)، و (ما أكرمت إلا إياه). ... لأن حذفه في المثال الثاني مستلزم لحذف (إلا)، فيوهم نفي الفعل عن المذكور، وإنما المراد نفيه عما عداه، وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند البياني، والاهتمام عند النحوي، فإذا حذف فإنما يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخراً على الأصل، فيفوت الغرض الذي فصل لأجله⁽⁴⁾).

وإن لم تكن ثمة فائدة جاز حذفه، حيث ((يستوي معناه متصلاً ومنفصلاً فلا يفوت بتقديره متصلاً غرض))⁽⁵⁾.

ومن أمثلة جواز تقدير الضمير متصلاً ومنفصلاً قول ابن هانئ في مدح جعفر بن علي:

[الكامل]

إنَّ يَكْرُمَ السَّيْفُ الذي قَلَّدَتْنِي من غيرها فلقد تَخَيَّرَ مَنَكِباً⁽⁶⁾

⁽¹⁾ الديوان ص 39 .

⁽²⁾ الديوان ص 210، الضمير في (بها) يعود على الحرب، أي: وصال جعفر في الحرب غضبان، لو شرب ما تريقه رماحه من دماء الأعداء ما شفي غليله من أعدائه.

⁽³⁾ الديوان ص 106 ، الفند: الجبل.

⁽⁴⁾ شرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام ص 41 .

⁽⁵⁾ السابق ص 41 .

⁽⁶⁾ الديوان ص 46 .

ففي (قلدنتي) ضمير عائد منصوب، وهو المفعول الثاني لـ (قلد)، وقد حذف هذا الضمير، وهذا جائز ، سواء قدر متصلا أم منفصلا، لأن حذفه منفصلا لا يفوت غرضا دلاليا.
ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

تجري أياديهِ التي أولاهم فكأنها بين الدماء دماء⁽¹⁾

فتقدير الضمير العائد المحذوف هنا متصلا قليل ، والأكثر تقديره منفصلا؛ لأن الضميرين متحدا الرتبة، فحذف الضمير العائد المنفصل وذلك جائز؛ لأنه لا يترتب على حذفه فوات غرض دلالي، وهي العلة التي من أجلها منع حذفه، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾⁽²⁾، يقول ابن هشام: « وبهذا – أي بالنص السابق الذي نقلته عنه – يجاب عن سؤال يورد في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾، وتقديره: إنه إن قدر (ومما رزقناهموه) لزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة، وذلك قليل في ضمير الغيبة ممتنع في غيرهما، ولا يحسن حمل التنزيل على القليل، وإن قدر : (رزقناهم إياه) لزم حذف العائد المنفصل، والجواب بالثاني وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق⁽³⁾.

وأما العائد المجرور، فإما أن يكون مجرورا بالإضافة، أو بالحرف، فالمجرور بالإضافة يحذف إن كان المضاف وصفا ناصبا للعائد تقديرا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي، وإذا كان مجرورا بالحرف فإنه يحذف إن كان في موضع نصب، وكان الموصول أو الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى، أو معنى فقط، واتفقا فيهما متعلقا، سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى ، أو معنى فقط، أم اختلفا نوعا، واتحدا مادة⁽⁴⁾.

وما جاء في الديوان من حذف العائد المجرور، هو من النوع الأول، وهو المجرور بالإضافة، ومن ذلك قول ابن هانئ يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

فلا تُقْضِ الرَّأْيَ الَّذِي أَنْتَ مَبْرُومٌ وَلَا خُذِلَ الْجَيْشُ الَّذِي أَنْتَ بَاعِثُ⁽⁵⁾

وقوله يمدح المعز: [الطويل]

مَبِينٌ بَعْدَ التَّاجِ مَا أَنْتَ بِالْغُومِيَّاتِ مَلَأَ الْخَافَقِينَ الْمُورُخُ⁽¹⁾

⁽¹⁾ الديوان ص 14 .

⁽²⁾ البقرة: 3 .

⁽³⁾ شرح قصيدة بانث سعاد ص 41 .

⁽⁴⁾ انظر شرح التصريح 1/ 147 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 63 .

وقوله: [الطويل]

أصيحوا فما هذا الذي أنا سامعٌ
برعدٍ ولكنَّ قَعَقَعَ الحَلْقُ السَّرْدُ⁽²⁾

فالتقدير: (مبرمه - بالغه - سامعه)، وقد حذف العائد المجرور هنا، وهو الهاء، لأنه مجرور بإضافة اسم الفاعل إليه، وهذا العائد في التقدير منصوب في المعنى، واسم الفاعل في البيت الأول والثالث دال على الحال، وفي البيت الثاني دال على الاستقبال.

ولحذف هذا العائد فائدة دلالية، حيث يحقق الخفة والإيجاز، يقول ابن يعيش: ((وإنما حذفوا العائد من الصلة؛ لأن (الذي) وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد، وكذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد، فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فكرهوا طوله كما كرهوا طول (اشهباب)، و (احمرار)، فخففوه بحذف الياء، وقالوا: (اشهباب)، و (احمرار)، كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفا))⁽³⁾.

3- مجئ (أل) موصولة.

تكون (أل) اسما موصولا إذا دخلت على اسم فاعل أو اسم مفعول، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾⁽⁴⁾، و ﴿ وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ ﴾⁽⁵⁾، وذلك خلافا للمازني - في أحد قوليهِ - ومن تابعه حيث ذهب إلى أنها موصول حرفي، وخلافا لأبي الحسن الأخفش والمازني في قوله الآخر، حيث ذهب إلى أنها حرف تعريف⁽⁶⁾، وقد جاءت في الديوان داخلة على اسم الفاعل، وذلك في قول ابن هانئ: [الكامل]

أَعْقِيلَةَ الْمَلِكِ الْمَشِيعِهَا
هَذَا الثَّنَاءُ وَهَذِهِ الزُّمَرُ⁽⁷⁾

ف (أل) هنا دخلت على اسم المفعول، وهو مضاف إلى الضمير، وفي ذلك ما يؤيد رأي الجمهور من أن (أل) اسم موصول، ولو كانت حرف تعريف لما جاز إضافتها.

⁽¹⁾ الديوان ص 87 .

⁽²⁾ الديوان ص 105 ، أي: ما أسمع له ليس صوت الرعد، وإنما هو صوت سيوف ورماح جعفر بن علي أثناء استيلائه على قلعة كتامة.

⁽³⁾ شرح المفصل 3/ 152 .

⁽⁴⁾ الحديد: 18 .

⁽⁵⁾ الطور: 5 .

⁽⁶⁾ انظر شرح التصريح على التوضيح 1/ 137 .

⁽⁷⁾ الديوان ص 168 ، النداء للمرثية، وهي والدة جعفر بن علي.

رابعاً- المعرف بـ (أل).

تنقسم (أل) المعرفة إلى قسمين⁽¹⁾:

الأول: (أل) الجنسية، وهي تدل على واحد من الأمور الثلاثة التالية:

أ- استغراق أفراد الجنس، كقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾⁽²⁾.

ب- استغراق صفات الجنس، مثل: (زيد الرجل علماً).

ج- تعريف الماهية، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾⁽³⁾.

الثاني: (أل) العهدية، وهي ثلاثة أنواع أيضاً:

أ- العهد الذكري، مثل قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ

﴾⁽⁴⁾.

ب- العهد الذهني، مثل قوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾⁽⁵⁾.

ج- العهد الحضورى، مثل قوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾⁽⁶⁾.

وقد وردت (أل) في ديوان ابن هانئ في تراكيب كثيرة يتوقف فهمها على معرفة نوع (أل

فيها.

فقد تأتي للدلالة على الماهية، ومن ذلك قول ابن هانئ يخاطب قائد الروم: [الكامل]

وإذا رأيت الأمر خالف قصده فالرأي عن جهة النهى معدول⁽⁷⁾

فـ (أل) في (الأمر) للدلالة على الماهية ، فليس المقصود هنا أمراً معيناً، وإنما

المقصود أي أمر.

ومن ذلك أيضاً قوله يصف الخيل التي يملكها جعفر بن علي: [الكامل]

تنبؤ سنا بكهن عن عفر الثرى
فيطأن في خد العزيز الأصعر⁽⁸⁾

(1) انظر: مغني اللبيب 1/ 49 ، 50 .

(2) النساء: 28 .

(3) الأنبياء: 30 .

(4) المزمل: 16 .

(5) التوبة: 40 .

(6) المائدة: 3 .

(7) الديوان ص 258 .

(8) الديوان ص 161 .

ف (أل) في (العزيز) تدل على الماهية ، فليس المقصود عزيزا متكبيرا معينا، وإنما المقصود أي واحد فيه هاتان الصفتان.

وقد تأتي للدلالة على استغراق أفراد الجنس، ومن ذلك قوله يمدح المعز: [الطويل]

وَفُلُكُكَ يَلْقَى الْفُلُكَ فِي الْيَمِّ مِنْ عَلٍ كَمَا يَتَلَقَى سَيِّدٌ وَمَسُودٌ⁽¹⁾

ف(أل) في (الفلك) لاستغراق أفراد الجنس، أي: (فلكك يلقى كل فلك من عل)، ويحتمل أن تكون للعهد الذهني، أي: (فلكك يلقى فلك العدو)، ولكن الأول أرجح ، لدلالته على علو فلكه على كل الفلك، وليس فلك العدو فقط، ويؤيده أيضا البيت السابق حيث قال: [الطويل]

وعزْمُكَ يَلْقَى كُلَّ عِزْمٍ مُمْلَكٍ كَمَا يَتَلَقَى كَائِدٌ وَمَكِيدٌ⁽²⁾

وقد تدل (أل) على العهد الذهني، كما في قوله يرثي ولدا لإبراهيم بن جعفر علي: [الرمل]

لو تراخى اليومُ عنه ساعةٌ ملأ الأرض طعاناً وصافدٌ⁽³⁾

فالمقصود بـ(اليوم) هنا يوم وفاته، وهو معلوم في ذهن المستمع.

ومنه أيضا قوله يمدح المعز: [الطويل]

وَأَنْتَ كُلُّوْءُ الدَّهْرِ لَا الطَّرْفُ هَاجِعٌ وَلَا الْعِزْمُ مَرْدُوعٌ وَلَا الْجَاشُ مَنْخُوبٌ⁽⁴⁾

ف (أل) في كل من (الطرف - العزم - الجاش) للعهد الذهني، لأنه معلوم في ذهن المستمع أنه طرف الخليفة وعزمه وجأشه.

(أل) للدلالة على الجنس النسبي:

إذا كانت (أل) في النوع الأول من قسميها تدل على الجنس المطلق، فإنها قد تدل أيضا على الجنس النسبي، بمعنى أنها تدل على جنس لا يفهم إلا بالنسبة إلى شئ آخر، «فالرجل يصدق على كل رجل كما أن النفس تصدق على كل نفس، ولكن النفس تنتمي إلى قسم من الأجناس لا يستقل بالوجود المطلق ، وإنما يكون فهمه بالإضافة إلى ذي نفس، أما الرجل فمفهوم غير إضافي، بمعنى أنه إن صح أن نقول (نفس فلان)، فلا يصح أن نقول (رجل فلان) إلا على

⁽¹⁾ الديوان ص 103 .

⁽²⁾ الديوان ص 161 .

⁽³⁾ الديوان ص 123 ، الصَّفَدُ: العطاء.

⁽⁴⁾ الديوان ص 39 ، كلوء: حافظ، الجاش: روح القلب، المنخوب: الجبان.

التأويل بلفظ (خادم) أو (تابع)، أو نحوهما من الألفاظ التي تتسم بالإضافة والنسبية))⁽¹⁾ ، ويكون المقصود من (أل) في هذه الحالة « إما عام للجنس كله، أو خاص لأحد أفرادها، فهي في قوة الضمير عموماً »⁽²⁾ ، وذلك بخلاف (أل) الدالة على الجنس المطلق ، حيث لا يتعين أحد أحد أفرادها.

وقد وردت (أل) دالة على الجنس النسبي في الديوان ، ومن ذلك قول ابن هاني يصف حال نفسه: [المتقارب]

وما العينُ تَعْشَقُ هذا السُّهادَ وودَّ القَطَا لو ينامُ القَطَا⁽³⁾

ف (أل) في (العين) للجنس النسبي، حيث لا تفهم إلا في وجود ذي عين، وهي هنا في قوة الضمير في تحقيق الربط، حيث يصح أن يقال: (وما عيني)، ولكن جيء بـ (أل) الدالة على الجنس؛ للدلالة على أن الخبر (تعشق هذا السهاد) ينطبق على كل عين وليس عين الشاعر فقط.

ومن ذلك أيضاً قوله عن عمر الإنسان: [المتقارب]

فأَقْصَرُ في العينِ مِنْ لَفْتَةٍ وأسْرَعُ في السَّمْعِ مِنْ ذَا وَلَا⁽⁴⁾

ف (أل) في (العين)، و (السمع) للجنس النسبي أيضاً، وجيء بها للدلالة على عموم كلمة العين والسمع .

تعقيب

يتضح مما سبق أن ابن هانيء يلجأ أحيانا إلى الاستغناء عن العلامة الإعرابية للضرورة، استنادا إلى القرائن السياقية الأخرى التي تبين الوظيفة النحوية للكلمة، كما يتضح دور كل من النكرة والمعرفة بأنواعها المختلفة في شعر ابن هانيء، حيث وظفهما في أداء المعاني المختلفة التي وضحناها سابقا، بالإضافة إلى استخدام الشاعر للمعارف المختلفة لتحقيق الربط.

(1) البيان في روائع القرآن 1/ 148 .

(2) السابق ص 147 .

(3) الديوان ص 29 .

(4) الديوان ص 27 .